تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية للفترة ١٩٩٠-٢٠١١م

الدكتور / خالد عبدالرحمن حمد البسام
قسم الاقتصاد - جامعة الملك عبدالعزيز
جده - المملكة العربية السعودية

ص . ب :٤٠٨٣٩
جده : ٢١٥٥١ ، المملكة العربية السعودية
جـــــــــــــــــــــــــــوال:٩٦٦٥٠٦٢٩٩٩١٩ +
البريد الإلكترونـــــي: KFS.ALBASSAM@GMAIL.COM

The Estimation of the Hidden Economy in the Kingdom of Saudi Arabia for the period (1990-2011)

KHALID A. Al-BASSAM

Associate Professor – Department of Economics

King Abdulaziz University, Jeddah

P.O.Box: 40839 , Jeddah : 21551, KSA

Mobile: +966506299919

E-mail: KFS.ALBASSAM@GMAIL.COM

تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية للفترة ١٩٩٠-٢٠١١م

المستخلص : تم تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١١) باستخدام نموذج الطلب على العملة . أشارت نتائج تقدير حجم الاقتصاد الخفي إلى ما يلي :

١-سجل الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية أعلى قيمة له بلغت ٢٤٩٩٩٢ مليار ريال خلال الفترة الزمنيـــــــــــة (١٩٩٠-٢٠١١) .

٢-بلغ معدل المتوسط السنوي لنسبة حجم الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١١) ما نسبته ٢٥،٥ % .

٣-بلغ معدل المتوسط السنوي لنسبة حجم الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١) ما نسبته ٢٦ % .

٤-بلغ معدل متوسط النمو السنوي لحجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١١) ما نسبته ٥،٥% .

٥-بلغ معدل متوسط النمو السنوي لحجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١١) ما نسبته ١٠،٣٦% .

كما أن الدراسة ألقت الضوء على مكونات الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية والآثار الاقتصادية لهذا الاقتصاد.

النتائج أعلاه تشير إلى أن الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية شهد ارتفاعات ملحوظة في معدلات نموه الأمر الذي أصبح ظاهرة تؤرق المسئولين في الحكومة السعودية ، لذلك لا بد وأن تتخذ الحكومة السعودية إجراءات فعاله للحد من توسع حجم الاقتصاد الخفي و أثاره السلبية على الاقتصاد السعودية بشكل خاص و المجتمع السعودي بشكل عام.

كلمات مفتاحيه(keywords)

الاقتصاد الخفي

الاقتصاد الرسمي

الاقتصاد غير الرسمي

التستر التجاري

غسل الأموال

الدخل غير المعلن

أسعار الظل

المقدمة

نظراً لأهمية موضوع الاقتصاد الخفي وما يشكله في الوقت الراهن من درجة عالية من الخطورة على الاقتصاديات العالمية دون استثناء مما جعلته يحتل صدارة اهتمامات كثير من واضعي السياسات الاقتصادية ، سواء في الاقتصاديات المحلية أو على مستوى الاقتصاد العالمي وعلى رأسهم اقتصاديين صندوق النقد و البنك الدوليين .

يعد الاقتصاد الخفي من الظواهر المعقدة التي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة والتي تحتاج إلى درجة كبيرة من التحليل والفهم . كما أنه يوجد شبه أتفاق بين الاقتصاديين على أن ظاهرة

الاقتصاد الخفي تشترك فيها كافة دول العالم المتقدمة منها والنامية إلا أن حجم الاقتصاد الخفي يختلف بين هذه الدول ، كما تختلف مكونات وأسباب نموه .

شهد الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية نمواً ملحوظ خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١١م وذلك بسبب تزايد الأنشطة والممارسات غير المشروعة كالتستر التجاري والفساد الإداري والمالي وتجارة الممنوعات والمحرمات وغسيل الأموال والغش التجاري . وبناء على ما تقدم أعلاه فإن العديد من المسئولين والاقتصاديين في المملكة العربية السعودية ينظرون إلى ظاهرة تنامي حجم الاقتصاد الخفي على أنها تشكل تهديداً حقيقياً للأمن الوطني ، حيث لم تعد تحديات الأمن الوطني مقصورة في عالم اليوم على الصراعات العسكرية ، أو مواجهة الجرائم السياسية والإرهابية بل اتسعت لتشمل قضايا الأمن الاقتصادي ،هذا بالإضافة إلى أن اتساع حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية أصبح أمراً يؤرق واضعي السياسات الاقتصادية ، لما لهذا الاقتصاد من أثار وخيمة على الاقتصاد والمجتمع السعودي على حد سواء .

تبرز أهمية هذه الدراسة في كون أن الدراسات التي نشرت عن الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية محدودة جداً. كما أنها لا تغطي كل جوانب هذا الاقتصاد ، لذا فأنه في هذه الدراسة سوف يتم التطرق فيها إلى الإطار النظري المتعلق بالاقتصاد الخفي وأهم الدراسات التطبيقية المتعلقة بهذا الاقتصاد في العديد من الدول ، كما أنه سوف يتم تسليط الضوء في هذه الدراسة على مكونات وأثار وأسباب نمو هذا الاقتصاد في المملكة العربية السعودية. وأخيراً سوف يتم تحديد و تقدير نموذج قياسي مناسب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية .

مشكلة الدراسة

أن ظاهرة اتساع حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية بسبب تزايد الأنشطة والممارسات غير الشرعية كالفساد الإداري والمالي والتستر التجاري وغسيل الأموال وتجارة الممنوعات والمحرمات والغش التجاري وغيرها من الأنشطة والممارسات ، تشكل خطورة واضحة على الاستقرار الاقتصادي والأمني في المملكة. لذلك فأن تقدير حجم الاقتصاد الخفي وتحديد مكوناته

ومعرفة أسباب نموه أمر في غاية الأهمية نظراً لأن الاقتصاد الخفي يتكون من عدة جرائم مركبة ، فهو أولاً أموال محرمة لا يصح تملكها واكتسبها وثانياً تتحول هذه الأموال بإجراءات معينة إلى أموال مشروعة وظاهره والحقيقة غير ذلك.

تشكل ظاهرة اتساع حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية خطورة واضحة على الاستقرار الاقتصادي والأمني والاجتماعي في المملكة ، من هنا فأن أهمية هذه الدراسة تتبلور في الإجابة على أسئلة هامة تتعلق بالاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية وهي :

١ – ما هي مكونات الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية ؟

٢ – ما هي أهم أسباب نمو حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية ؟

٣ – ما هي أهم الآثار ألاقتصاديه لنمو حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية ؟

٤ – ما هو النموذج القياسي المناسب الذي يمكن استخدامه في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية؟

٥ – ما هو حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية ؟ وما هي نسبته من الناتج المحلي الإجمالي غير

النفطي(الاقتصاد الرسمي) خلال فترة الدراسة ؟

أهداف الدراسة

أهم الأهداف التي تسعى هذه الدراسة تحقيقها هي:

١ – الإسهام في تلافي النقص الحاد في الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية .

٢– تقدير حجم الاقتصاد الخفي وتحديد مكوناته والتعرف على أهم أسباب نموه في المملكة العربية السعودية .

٣– إضافة معلومات جديدة عن الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية ، حيث سوف يسلط الضوء في هذه الدراسة على معظم جوانب هذا الاقتصاد.

٤– اقتراح سياسات وإجراءات مناسبة لمواجهة ظاهرة تنامي حجم الاقتصاد الخفي

أهمية الدراسة

تتبلور أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- بعد القيام بمسح الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية ، وجد أن الدراسات التي نشرت عن هذا الاقتصاد قليلة جداً كما أنها لا تغطي كل جوانب هذا الاقتصاد . لذلك فأن هذه الدراسة تعتبر محاولة لسد النقص الحاد من الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية .
- أن اتساع حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية أصبح أمر يؤرق واضعي السياسات الاقتصادية والمسئولين لما لهذا الاقتصاد في تأثير سلبي على الاستقرار الاقتصادي والأمني . لذلك فإن تقدير حجم الاقتصاد الخفي وتحديد مكوناته وأسباب نموه من الأمور الهامة التي تساعد في وضع سياسات وإجراءات فعالة للحد من اتساع حجم الاقتصاد الخفي .
- تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها شاملة تغطي معظم جوانب الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية ، حيث أنه في هذه الدراسة سوف يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي وتحديد مكوناته وأثاره الاقتصاديه وأخيراً أسباب نموه .
- نظراً لأهمية موضوع الاقتصاد الخفي وما يشكله في الوقت الراهن من درجة عالية من الخطورة على الاقتصاديات العالمية دون استثناء مما يجعله يحتل صدارة اهتمامات كثير من واضعي السياسات الاقتصادية الكلية ، سواء في الاقتصاديات المحلية أو على مستوى الاقتصاد العالمي وعلى رأسهم اقتصاديين صندوق النقد والبنك الدوليين .
- تبرز أهمية هذه الدراسة كون اقتصاد المملكة العربية السعودية يعد الأكبر عل مستوى الشرق الأوسط إضافة إلى أن هذا الاقتصاد مفتوح مما قد يساعد بشكل كبير على نمو حجم الاقتصاد الخفي .

- تجد الحكومات صعوبة بالغه في معالجة ظاهره الاقتصاد الخفي ذلك لان هذه الظاهر يعتريها التعتيم و تنقصها الشفافية و عدم توفر أي معلومات دقيقه عنها لذلك فان هذه الدراسة تسعى لتسليط الضوء على معظم جوانب الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية الذي شهد ارتفاع في معدلات نموه خلال العقديين الماضيين

منهج الدراسة

أن الأسلوب الذي سوف يتبع في دراسة ظاهرة الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية يعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي (التفسيري) والقياسي ، فمن خلال المنهج الوصفي سوف يتم وصف الحقائق والبيانات والمعلومات المتعلقة بطبيعة ظاهرة الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية. أما من ناحية المنهج التحليلي (التفسيري) فسوف يتم تفسير ظاهرة الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية بالاعتماد على التدليل المنطقي لتفسير سلوك هذه الظاهرة بكل جوانبها ومكوناتها وتناول مختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها وتغيرها . أما في أطار المنهج القياسي سوف يتم تحديد وتقدير نموذج قياسي مناسب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١١م

نطاق الدراسة

تبحث هذه الدراسة في الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١١م.

تنظيم الدراسة

تشمل الدراسة على الأجزاء التالية :

١- المقدمة.

٢- مفهوم الاقتصاد الخفي وأسباب نموه .

٣- الاقتصاد الخفي في الدول المتقدمة والنامية.

٤ – الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية : مكوناته و أثاره الاقتصادية .

٥ – الدراسات السابقة .

٦ – الجزء القياسي من الدراسة. يشمل هذا الجزء على :

٧ – النتائج والتوصيات.

مفهوم الاقتصاد الخفي

أطلقت تعبيرات متعددة على هذا القطاع في الاقتصاد ، فقد سمي بالاقتصاد التحتي (Underground Economy) والاقتصاد الخفي (Hidden Economy)، والاقتصاد الأسود (Black Economy). واقتصاد الظل (Shadow Economy)، والاقتصاد الموازي (Parallel Economy) وأخيرا الاقتصاد غير الرسمـــــــي (Unofficial Economy) . وأيا كانت هذه التسميات فإنها تعني شيئاً واحداً إلا وهو كافة الأنشطة والمعاملات الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المنشآت ولكن لا يتم إحصاؤها بشكل رسمي لا تعرف الحكومات قيمتها الفعلية ولا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع للنظام الضريبي ولا للرسوم ولا للنظام الإداري والتنظيمي .

يعد الإقتصادي جوتمان (Gutmann) أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد التحتي (Subterranean Economy)في عام ١٩٧٧ والـذي أشـار فيـه إلـى أن المعاملات والأنشطة الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي الإجمـالي ليـست بهذا القدر الهين الذي يمكن معه إهمالها . ونتيجة لذلك حاول الكثير من الاقتصاديين إثبات الفرضية التي طرحها "جوتمان" وذلك من خلال التأكد من الأهمية النسبية للاقتصاديات الخفية في دول العالم المختلفة . ولقد أثبتت هذه الدراسات إن الاقتصاديات الخفية كما يدعي "جوتمان" بلغت نسباً لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) في معظم الدول النامية والعديد من الدول المتقدمة . كما أن الاقتصاد الخفي ينمو في العديد من الدول بمعدلات لم تشهدها اقتـصادياتها

الرسمية . لقد أدى ذلك إلى تصاعد الاهتمام في الكثير من دول العالم ، خصوصاً المتقدمة منها بحجم ومستوى نمو أنشطة الاقتصاد الخفي ، وما إذا كان الاقتصاد الخفي يتزايد أم لا ؟ ، وما إذا كان من الممكن قياس حجم الاقتصاد والتحكم فيه ؟ وما إذا كانت التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لوجود الاقتصاد الخفي كبيرة أم لا ؟ وغير ذلك من القضايا المرتبطة بوجود هذا الاقتصاد .

يرى تانزي (Tanzi 1982) أن الاقتصاد الخفي عبارة عن كافة الأنشطة المولدة للدخول والتي لا تسجل ضمن الإحصاءات الرسمية للدخل القومي ، أما لتعمد إخفائها تهرباً من الالتزامات المالية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة ، وأما لأن هذه الأنشطة المولدة للدخول تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة . ينظر آخرون إلى الاقتصاد الخفي بأنه تلك الأنشطة غير المدرجة بالحسابات القومية ، وبذلك فهي أنشطة بعيدة عن القنوات الاقتصادية المعلنة وبعيدة أيضاً عن الرقابة والإدارة الاقتصادية للدولة ، وهي أما أن تكون أنشطة مشروعه أو أنشطة غير مشروعه. وهناك من ينظر إلى الاقتصاد الخفي بأنه ظاهرة تتعلق بأوجه أنشطة تمتد من كونها مشروعه نسبياً إلى أنشطة إجرامية والتي نقلت من مأمن الانتباه الرسمي ، وهي بالتالي لا تسجل ضمن حسابات الناتج القومي . وقد تشوه هذه الأنشطة الإحصاءات الرسمية الأمر الذي يخلق سياسات وخطط اقتصادية خاطئة . وأخيراً يمكن تعريف الاقتصاد الخفي على أنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلا ته ومخرجاته في الحسابات القومية ولا يتعرف بالتشريعات الصادرة من الدولة أي انه يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه اتجاه الدولة .

أن أتساع حجم الاقتصاد الخفي يعتبر بمثابة مؤشر على أن الاقتصاد الرسمي لم يعد قادر على تلبية حاجات السكان المعنيين به . كما أن الاقتصاد الخفي يعتبر مظهر من مظاهر تخلف المجتمعات لان أهم سلبياته التي لا بد من التركيز عليها هي عملية هدر الموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها . مما يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة واللجوء إلى ممارسة أنشطة اقتصادية خفية غير سوية ، بسبب غياب الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العادلة والسليمة التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار

المصلحة العامة وحاجيات المجتمع الأساسية . أن أتساع حجم الاقتصاد الخفي يعتبر بمثابة مؤشر على أن الاقتصاد لم يعد قادر على تلبية حاجات السكان المعنيين به من السلع والخدمات .

أظهر نتائج عدد من الدراسات ألحديثه المتعلقة بتقدير حجم الاقتصاد الخفي في عدد من الدول المتقدمة و النامية للفترة، بأن معدلات نمو الاقتصاد الخفي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية يفوق كثيراً مما هو عليه في الدول المتقدمة . أشار المسح الإحصائي لهذه الدراسات أن الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط يتراوح في الدول النامية ما بين ٣٥ – ٤٤% ،كما أن معدلات نموه في العديد من الدول النامية يفوق معدلات نمو الاقتصاد الرسمي لهذه الدول .

رغم أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للاقتصاد الخفي ورغم اختلاف حجمه ومكوناته وأسباب نموه بين الدول إلا أن للاقتصاد الخفي سمات مشتركة أهمها :

١- الاقتصاد الخفي ليس ظاهرة جديدة بل إنها ظاهرة قديمة وجدت منذ أمداً طويل . كما أنها توجد تقريباً في كل دول العالم ولكن بدرجات متفاوتة ، حيث أن حجم الاقتصاد الخفي ومكوناته وأسباب نموه تختلف من بلد لآخر.

٢- أن ظاهرة الاقتصاد الخفي يعتريها التعتيم وتنقصها الشفافية لذلك فإن طبيعة الاقتصاد الخفي توصف بالهلامية حيث يصعب ضبط حدوده بالإضافة إلى وجود عدة عقبات أمام التعرف على مكوناته وتحديد نطاقه. كما انه من الصعوبة بمكان الوصول إلى تقدير دقيق لحجم الاقتصاد الخفي وذلك لعدم توفر معلومات كافية عن هذا الاقتصاد لذلك تجد صعوبة الحكومات صعوبة بالغة في معالجة ظاهرة الاقتصاد الخفي .

٣- الاقتصاد الخفي لا يخضع للرقابة الحكومية ، ولا تدخل مدخلا ته ومخرجاته في الحسابات القومية . كما أن القائمين على أنشطة الاقتصاد الخفي لا يعترفون بالتشريعات والأنظمة التي تصدرها الدولة ويتهربون من كافة الاستحقاقات والالتزامات المترتبة عليهم اتجاه

الدولة سواء أكانت ضرائب ورسوم وغرامات أو تقديم معلومات وبيانات ، لذلك فإن القائمين على أنشطة الاقتصاد الخفي يعتمدون السرية بقيامهم بهذه الأنشطة .

يعزى ظهور ونمو الاقتصاد الخفي لعدت أسباب عامه أهمها :

١) الأنظمة الضريبية غير العادلة ، والتي تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وتزوير الحسابات ، أي تقودهم إلى الاقتصاد الخفي بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، حيث إن النظام الضريبي يجب أن يتسم بمبادئ العدالة والشمولية والمساواة والتوازن ، وان فقدان أي من هذه المبادئ يساهم في ظهور ونمو الاقتصاد الخفي .

٢) تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية يدفع الأفراد والمنشآت إلى إتباع الحيل والسبل الكفيلة لتجاوزها

٣) تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي يزيد ويفاقم مشكلات الاقتصاد الرسمي مما يدفع الكثير للعمل تحت مظلة الاقتصاد الخفي (الاقتصاد غير الرسمي) .

٤) عدم جدية الحكومات في مكافحة ظاهرة اتساع حجم الاقتصاد الخفي وضعف فعالية الأجهزة الرقابية المعدة لمراقبة أنشطة الاقتصاد الخفي

٥) ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وبلذات في الدول النامية يعتبران عاملان رئيسيان في ظهور ونمو حجم الاقتصاد الخفي . يؤكد الباحثون في مجال الاقتصاد الخفي أن العديد من أصحاب الدخول المنخفضة والعاطلين ينخرطان في العمل لبعض أنشطة الاقتصاد الخفي مثل التهريب وبيع الممنوعات والمحرمات والقيام بمشاريع صغيره بيده مما يترتب على ذلك نمو هذه الأنشطة واتساع قاعدتها .

٦) الأنظمة السياسية غير العادلة والتي بدورها تخلق أنظمة اقتصادية واجتماعية غير عادلة تشجع على ظهور ونمو العديد من أنشطة الاقتصاد الخفي كالفساد الإداري والمالي .

العمليات بالمصارف . وتكشف تقديرات لنسبة حجم الاقتصاد الخفي (الغير الرسمي) إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول النامية كما يلي :

- (٣٧%) في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء و (٣٢%) في آسيا والخليج العربي و (٢٨%) في المكسيك
- (٢٦،٧%) في بلدان المغرب العربي (باستثناء ليبيا وموريتانيا) والدول العربية بما في ذلك المملكة العربية السعودية ليست بمنأى عن التأثيرات الدولية ، وربما كانت في أحيان كثيرة هدفاً للمنظمات الإجرامية الدولية .

وقد أثبتت الدراسات أن معدلات نمو حجم الاقتصاد الخفي تكون أعلى في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة وذلك للأسباب التالية:

١) أن الأنظمة الضريبية في الدول النامية غير عادلة مما يدفع الإفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وتزوير الحسابات.

٢) تدني مستوى الدخول النقدية والحقيقية لشريحة واسعة من المجتمع في الدول النامية الأمر الذي يدفع العديد من أفراد هذه الشريحة للعمل في أنشطة الاقتصاد الخفي من أجل رفع مستوى معيشتهم .

٣) عدم جدية معظم حكومات الدول النامية في مكافحة ظاهرة اتساع حجم الاقتصاد الخفي وضعف فعالية الأجهزة الرقابية فيها المعدة لمراقبة أنشطة الاقتصاد الخفي

٤) تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية يدفع الأفراد والمنشآت إلى إتباع الحيل والسبل الكفيلة لتجاوزها.

٥) ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في الدول النامية يعتبران عاملان رئيسيان في نمو حجم الاقتصاد الخفي في هذه الدول .

٦) تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في الدول النامية يزيد ويفاقم مشكلات الاقتصاد الرسمي مما يدفع الكثير في الدول النامية للعمل تحت مظلة الاقتصاد الخفي (الاقتصاد غير الرسمي) .

الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية: مكوناته وأثاره الاقتصادية :

إن معظم أنشطة وممارسات الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية مشتقة من الأنشطة التقليدية المتعارف عليها في الاقتصاد الرسمي مثل تجارة التجزئة و الجملة و التشييد والبناء و الانشطه الخدمية و العقارية. تتم معظم أنشطة وممارسات الاقتصاد الخفي في المملكة بعيداً عن دوائر الرقابة والمتابعة والإحصاءات الرسمية ، أي أنها تتم بصور غير مشروعه. تشمل هذه الانشطه والممارسات ألمكونه للاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية على تجارة المحرمات والمنوعات والغش التجاري والتهرب الجمركي والتستر التجاري وغسل الأموال و المشروعات الصغيرة غير المصرح لها للعمل .

شهد الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية نمواً ملحوظ خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١١م وذلك بسبب تزايد الأنشطة والممارسات غير المشروعة، حيث حقق معدل متوسط نمو سنوي للفترة (١٩٩١- ٢٠١١) بلغ ٥،٥ % ومعدل متوسط نمو سنوي للفترة (٢٠٠٠-٢٠١١) بلغ ٧،٤%. أن نمو حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية أصبح أمراً يؤرق واضعي السياسات الاقتصادية ، لما لهذا الاقتصاد من أثار وخيمة على الاقتصاد والمجتمع السعودي على حد سواء .

يعزى نمو حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية إلى عدت عوامل أهمها:

١- مستويات الأجور المادية المتدنية في المملكة العربية السعودية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة ، وأنظمة الحوافز والترقيات التي تفتقر إلى العدالة تجعل الإفراد يعملون في الاقتصاد الخفي لزيادة مستوى دخلهم .

٢- تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية يدفع الأفراد والمنشآت إلى إتباع الحيل والسبل الكفيلة لتجاوزها.

٣- عدم جدية الحكومة السعودية في مكافحة ظاهرة اتساع حجم الاقتصاد الخفي وضعف فعالية الأجهزة الرقابية المعدة لمراقبة أنشطة الاقتصاد الخفي .

٤- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة عاملان رئيسيان في نمو حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية.

٥ – تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في الدول النامية في المملكة العربية السعودية يزيد من مشكلات الاقتصاد الرسمي مما يدفع الكثير للعمل تحت مظلة الاقتصاد الخفي (الاقتصاد غير الرسمي) . يعتبر الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية احد الأسباب الرئيسية لنمو حجم الاقتصاد الخفي و احد أهم مكوناته الرئيسية.

٦ – ارتفاع نسبة المقيمين الشرعيين و غير الشرعيين في المملكة العربية السعودية.

٧- أن نمو حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية قد يعزى أيضا إلى أن الاقتصاد الرسمي لم يعد قادر على تلبية حاجات المجتمع السعودي .

في هذا الجزء من الدراسة سوف يتم تسليط الضوء على طبيعة الاقتصاد الخفي ومكوناته وأثاره الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

مكونات الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية

يعد الاقتصاد الخفي من الظواهر المعقدة التي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة والتي تحتاج إلى درجة كبيرة من التحليل والفهم . كما أنه يوجد شبه أتفاق بين الاقتصاديين على أن ظاهرة الاقتصاد الخفي تشترك فيها كافة دول العالم المتقدمة منها والنامية إلا أن حجم الاقتصاد الخفي يختلف بين هذه الدول ، كما تختلف مكونات وأسباب نموه باختلاف واقع اقتصاد وأنظمة كل بلد على حده .

وفيما يلي توضيح لأهم مكونات الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية:

❖ غسل الأموال

غسل الأموال عملية يتم من خلالها تحويل الأموال غير المشروعة والتي تم الحصول عليها من نشاطات غير مشروعة مثل تجارة المحرمات والممنوعات والكسب غير المشروع بمختلف أشكاله والغش والتزوير وغيرها من الأنشطة وتحويلها من خلال سلسلة من العمليات إلى أموال مشروعة ونظيفة .وباختصار تهدف جريمة غسل الأموال إلى إعطاء الأموال غير المشروعة الصفة الشرعية .

تعتبر جرائم غسل الأموال من أكثر نشاطات الاقتصاد الخفي انتشاراً في المملكة العربية السعودية، لذلك تبذل الحكومة السعودية جهوداً مضنية لمكافحة هذا النوع من الجرائم إدراكا منها لخطورتها وأثارها السلبية على الاستقرار الاقتصادي والأمني. رغم ذلك تشهد المملكة تزايد ملحوظ في عمليات غسل الأموال حيث تم ضبط (١٦٣٣) عملية غسل أموال خلال السنوات الخمسة الماضية أي بمعدل (٣٢٦)عملية غسل أموال تم ضبطها سنوياً. كما كشفت مديرية مكافحة المخدرات شعبة غسل الأموال عن ارتفاع بعدد قضايا غسل الأموال من (٢٥١) قضية إلى (٢٦٥) قضية خلال الثلاثة سنوات الماضية.

تشير الإحصاءات الرسمية أن هناك زيادة سنوية في عدد البلاغات المقدمة لوحدة التحريات المالية، ففي عام ٢٠٠٩ بلغ عدد البلاغات حوالي (١٢٣٠) بلاغ ، بينما في عام ٢٠١٠ بلغت (١٣٦٨) بلاغ في حين أنه في عام ٢٠١١ بلغ عدد البلاغات (١٤١٠) بلاغ . إلا أن عدد البلاغات المحالة لجهات التحقيق شهدت انخفاض ملموس، حيث بلغت القضايا المحالة لجهات التحقيق في عام ٢٠٠٩ ما يقارب (٧٦٢) قضية، بينما بلغت في عام ٢٠١٠ حوالي (٥٦٢) قضية. كما واصلت القضايا المحالة لجهات التحقيق الانخفاض ، حيث بلغت (٥٥٤) قضية في عام ٢٠١١. أن لعمليات غسل الأموال أثار سلبيه على الاقتصاد واستقراره . تزايد عمليات غسل الأموال يؤدي إلى ارتفاعات غير محسوبة في معدلات نمو عرض النقود بمعنى أن هذه الارتفاعات في معدلات نمو عرض النقود ليس نتيجة للتغيرات في السياسة النقدية أو المالية أو في كلاهما ولا بسبب عوامل داخلية لعرض النقود

كالتغيرات السلوكية في مكونات مضاعف عرض النقود . وعلى ضوء ما تقدم أعلاه يمكن القول أن تزايد عمليات غسل الأموال الذي تشهده المملكة منذ بداية العقد الماضي هو أحد الأسباب الرئيسية للارتفاع الواضح في معدلات نمو عرض النقود ، حيث حقق عرض النقود بتعريفه الضيق معدل متوسط نمو سنوي بلغ ١٥،٥% خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى٢٠١١م . وفقاً للنظرية النقدية الكلاسيكية، فأنا ارتفاع معدلات نمو عرض النقود يقود إلى ارتفاع في معدلات التضخم. كما أكدت العديد من الدراسات القياسية المتعلقة بالتضخم في المملكة العربية السعودية على قوة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في المملكة. وباختصار يمكن القول أن تزايد عمليات غسل الأموال الذي تشهده المملكة من العوامل الرئيسية الذي أدى إلى ارتفاعات واضحة في معدلات نمو عرض النقود الأمر الذي ساهم في رفع معدلات التضخم في المملكة.هذا الوضع أدى إلى حالة عدم استقرار نقدي تشهده المملكة العربية السعودية منذ بداية العقد الماضي والذي قد ينتج عنه عدم استقرار اقتصادي.

❖ التستر التجاري

يعتبر التستر التجاري من الأنشطة غير المشروعة التي يتضمنها الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية . يعرف التستر التجاري وفقاً لأحكام المادة الأولى من نظام مكافحة التستر بأنه تمكين الوافد من استثمار أو ممارسة نشاط تجاري لحسابه أو بالاشتراك مع غيره محظور عليه ممارسته أو لا يسمح له نظام استثمار رأس المال الأجنبي أو غيره من الأنظمة والتعليمات ممارسته ويعتبر المواطن متستراً في حالة تمكين الوافد من استخدام أسمه أو ترخيصه أو السجل التجاري لممارسة النشاط التجاري . كما يعتبر متستراً كل أجنبي حاصل على ترخيص استثمار أجنبي وقام بتمكين وافد آخر من العمل لحسابه خلافاً لنظام الاستثمار . كما أن التستر التجاري يعني تنازل المواطن عن حقه في مزاولة العمل سواء أكان هذا العمل تجاري أو خدمي.. الخ مقابل مبلغ زهيد مقطوع يتفق عليه ، مما يتيح الفرصة للأجنبي المقيم وغير المقيم للتلاعب بأنظمة وارتكاب المخالفات النظامية والقانونية بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأموال في اقصر وقت .

من المؤكد أن الجميع بمن فيهم الجهات التي أنيط بها مهمة ملاحقة قضايا التستر التجاري في المملكة العربية السعودية ، يعلمون أن هذه الظاهرة تضخمت بصورة ألحقت إضرار وخيمة بالاقتصاد بشكل خاص والمجتمع السعودي بشكل عام . كما انه على الرغم من صدور فتاوى حرمت التستر بمختلف أشكاله ، إضافة إلى العقوبات القوية المفروضة من قبل الدولة الا أنها لم تنجح في الحد من تسارع هذه الظاهرة التي تفشت في القطاع التجاري والخدمي وإلى حد ما في بعض القطاعات الأخرى بشكل غير مسبوق حيث ظهرت سلبياتها بوضوح وسوف تستمر هذه السلبيات بالظهور بشكل أشد إذ لم توضع حلول جذرية لمعالجة هذه الظاهرة المستشرية .

لتفشي ظاهرة التستر في المملكة آثار ضاره على الاقتصاد السعودي خاصة والمجتمع السعودي عامة. ولكي يكتمل تحليلنا لظاهرة التستر في المملكة العربية السعودية لا بد من تسليط الضوء على أهم الآثار الاقتصادية وغير الاقتصادية لهذه الظاهرة في المملكة :

- تشير الإحصاءات السكانية أنه في عام ٢٠١١ بلغ عدد الغير سعوديين المقيمين في المملكة إقامة شرعية (٨،٩٧٠،٦٧٠)مليون نسمه يشكلون نسبة ٣٢% من إجمالي سكان المملكة. يعمل منهم في القطاع الخاص (٦،٩٣٧،٠٢٠)مليون نسمه بنسبة بلغت ٩٠% من إجمالي العاملين القطاع الخاص. كما أنه في عام ٢٠١٢ نمى عدد الغير سعوديين المقيمين في المملكة إقامة شرعية بمعدل ٤،٤% ليبلغ عددهم (٩،٣٦٥،٤٩٦) مليون نسمه وبما نسبته ٣٢% من إجمالي سكان المملكة . يعمل منهم في القطاع الخاص (٧،٦١٣،٨٣٢)مليون نسمه أي بما نسبته ٨٩% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص . والجدير بالذكر أن هذه الأرقام لا تشمل المقيمين غير الشرعيين في المملكة. إن نسبة كبيرة من المقيمين الشرعيين وغير الشرعيين في المملكة أتيح لهم الهيمنة على العديد من الأنشطة الاقتصادية . فعلى سبيل المثال بلغت نسبة غير السعوديين العاملين في نشاط تجارة الجملة والتجزئة لعام ٢٠١١ و ٢٠١٢ م ما نسبته ٨٩% و ٨٨% على التوالي. أما فيما يتعلق بنشاط الخدمات بأنواعها الجماعية والاجتماعية

والشخصية فقد بلغت نسبة غير السعوديين العاملين في هذا النشاط في عام ٢٠١١ و ٢٠١٢ م ما نسبته ٨٧% و ٨٦% على التوالي. أما العاملين من غير السعوديين في النشاط الزراعي وصيد الأسماك فقد بلغت نسبتهم في عام ٢٠١١ و ٢٠١٢ ما نسبته ٩٦% و ٩٥% على التوالي. تعكس الحقائق والأرقام التي ذكرت أعلاه عن مدى تفاقم ظاهرة التستر في المملكة العربية السعودية وخطورتها على الاقتصاد والمجتمع السعودي.

- تشير الإحصاءات السكانية للمملكة إلى تزايد ملحوظ في أعداد غير السعوديين المقيمين في المملكة العربية السعودية. لقد حقق عدد المقيمين الشرعيين في المملكة معدل متوسط نمو سنوي بلغ ٤،٧% للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢). كما أن نسبتهم إلى إجمالي سكان المملكة في عام ٢٠١٠ و٢٠١١ و ٢٠١٢ م بلغت ٣٠% و ٣٢% و ٣٢% على التوالي. يؤكد المسئولين والاقتصاديين في المملكة أن اتساع ظاهرة التستر في المملكة يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لتزايد أعداد المقيمين الشرعيين وغير الشرعيين في المملكة وبالتالي فإن هذه الظاهرة أدت إلى إحداث خلل واضح في التركيبة الديمغرافيه للمجتمع السعودي . هذا بالإضافة إلى إحداث تشوه واضح في سوق العمل .

- أن تزايد أعداد المقيمين غير السعوديين في المملكة يساهم بوضوح في تزايد حجم تحويلات الأجانب في المملكة إلى الخارج حيث بلغت حجم التحويلات في عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ما قدره ٥٧ بليون ريال و ٥٩ بليون ريال و ٧٩ بليون ريال و ٩٦ بليون ريال على التوالي. أما في عام ٢٠١٠ و ٢٠١١ فقد تجاوزت تحويلات الأجانب ١٠٠ بليون في كل سنه . يرجح العديد من الاقتصاديين أن تكون أرقام هذه التحويلات أعلى بكثير إذا أخذنا في الاعتبار التحويلات عبر الطرق غير الرسمية .إن تحويل هذه المبالغ الطائلة إلى الخارج يعني استنزاف الاقتصاد السعودي وحرمانه من الاستفادة من هذه الأموال . يرى العديد من

الاقتصاديين في المملكة العربية السعودية أن تحويلات المقيمين إقامة شرعية أو غير شـرعيه في المملكة تمثل "ثروة هاربة" إلى الخارج ينتج عنها ثغرة اقتصادية خطيرة تتسع كل عام .

- أن اتساع ظاهرة التستر في المملكة سبب رئيسي لتفاقم مشكلة البطالـة ذلـك لأن المتـسترين عليهم يسعون إلى تحطيم المنافسين من السعوديين بكل الأساليب في العديد من الأنشطة الخدمية والتجارية . كما تؤدي ظاهرة التستر إلى احتكار الوظائف والفـرص الربحيـة علـى غيـر السعوديين في الشركات والمؤسسات .
- أن تزايد إعداد المقيمين من غير السعوديين في المملكة يزيد من وتيرة نمو الاستهلاك العائلي الذي بدوره يساهم في تزايد معدلات نمو الطلب الكلي للاقتصاد السعودي مما يفاقم الـضغوط التضخمية في الاقتصاد السعودي ويزيد من الطلب على الواردات .
- إن تزايد أعداد المقيمين الشرعيين وغير الشرعيين في المملكة يزيد من الطلب على منتجـات المرافق العامة من السلع والخدمات العامة كالماء والكهرباء والتعليم والصحة مما يؤثر سـلباً على حصة المواطن من هذه السلع والخدمات العامة . ويجبر الحكومة على التوسع في إقامـة مرافق عامة جديدة لمواكبة الطلب المتزايد . كما أن الأعداد المتزايدة من المقيمين الشرعيين وغير الشرعيين يستفاد ون من دعم الحكومة للعديد من السلع دون مقابل. كل ذلك يساهم فـي تسارع وتيرة نمو الإنفاق الحكومة وارتفاع معدلات التضخم.

❖ **تجارة الممنوعات والمحرمات**

تعتبر تجارة المخدرات بأنواعها وتصنيع وتجارة الخمور وتجارة السلاح من أهم أنشطة هذه المكون للاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية. تشكل هذه الأنشطة اكبر مصدر للدخول غير المشروعة في المملكة كما أن الأموال المتولدة من هذه الأنشطة غير المشروعة يعتبر مصدر رئيسي لعمليات غسل الأموال في المملكة العربية السعودية.

على الرغم من الحظر الشرعي والقانوني على تجارة وتصنيع الخمور في المملكة العربية السعودية وكذلك الرقابة القوية في المنافذ الحدودية والجمركية ، إلا أن البيانات كشفت عن ضبط (١٤٠) ألف زجاجة خمر في عام٢٠١٠ ، وزيادة عمليات تهريب المخدرات بنسبة (٤٠%) لنفس السنة. كما أن حجم تهريب الممنوعات يتفاقم سنوياً في المملكة العربية السعودية ، حيث تشير تقارير مصلحة الجمارك عن ضبط (٩٠) مليون حبة مخدرة خلال عام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ، منها (٥٣) مليون حبة مخدرة في عام ٢٠٠٩ ، زادت في عام ٢٠١٠ لتصل (٧٥) مليون حبة مخدرة ، وفي شهر يناير كانون الثاني من عام ٢٠١١ ضبطت الجمارك في المنافذ الجمركية البرية والبحرية والجوية (٤) مليون حبة مخدرة وأكثر من (٦٠) كيلو جرام من مادة الحشيش المخدرة ، إضافة إلى أكثر من (٧) ألاف مليون زجاجة خمر كما يفيد تقرير حديث صادر من وزارة الداخلية زيادة ملحوظة في حجم عمليات مكافحة المخدرات، حيث أنه في عام ١٤٣٢هـ تم القبض على (٥٠٣) شخص لتورطهم في جرائم تهريب وترويج مخدرات قيمتها (٦٥٠،٥٥١،٢٦٥ ، ١) مليار ريال منهم (٢٥٢) سعودياً و(٢٥١) من(٢٤) جنسية مختلفة .

لا يخفي على أحد الآثار الاقتصادية والأمنية والاجتماعية الخطيرة التي تواجهها المملكة العربية السعودية من جراء تزايد تجارة الممنوعات والمحرمات فمن الناحية الاقتصادية أن تزايد تجارة الممنوعات والمحرمات في المملكة يؤدي حتماً إلى تزايد عمليات غسل الأموال . وبناء على ما ذكر سابقاً ، فأن تزايد عمليات غسل الأموال تساهم في رفع معدلات نمو عرض النقود وبالتالي رفع معدلات التضخم مما يحقق حالة عدم استقرار نقدي ومن ثم عدم استقرار اقتصادي هذا بالإضافة إلى أن معظم الأموال التي يتم الحصول عليها في تجارة الممنوعات والمحرمات لا تبقى داخل المملكة أنما يتم تحويلها إلى الخارج .أما من الناحية الأمنية فأن تجارة المخدرات والمحرمات والسلاح تشكل تهديداً حقيقياً للأمن الداخلي في المملكة.

❖ **الفساد الإداري والمالي**

إن الفساد ظاهرة ذات أثار وأبعاد مختلفة وأبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية مدمرة. تكاد توجد هذه الظاهرة في كافة دول العالم بغض النظر عن أنظمتها الاقتصادية والسياسية أو كونها دول متقدمة أو نامية. ينظر إلى الفساد على إنه وصمه تلازم أي عمل أو نشاط أو تحرك ينطوي على خرق أو تجاوز أو هتك للقواعد الأخلاقية والسلوكية المألوفة أو المضامين والقوانين والأنظمة المطبقة نصاً وروحاً أو للتعاليم والقيم الدينية.

يرى بيتر آيفن (Peter Eigen) أن الفساد يمثل الشر الأساسي في عصرنا ، وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان ، وفي جذور جميع المشكلات ذات الأهمية تقريباً ، أو يحول دون حلها على الأقل ، ويحدث أثاره المدمرة في مناطق العالم الفقير ، حيث يدع من البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال الوحشية .

تختلف المفاهيم نحو " الفساد الإداري والمالي" من مجتمع لأخر إلا انه في المملكة السعودية ينظر للفساد كظاهرة مجتمعية متعددة الأبعاد لها تداعيات خطيرة تهدد استقرار الاقتصاد وسلامة وأمن المجتمع السعودي ، كما أن الشمولية التي يتم السعي إليها في معالجة مسألة الفساد في المملكة تنطلق من تعريف الفساد على أساس أنه كل ما يتصل بالاكتساب غير المشروع وما ينتج عنه في جميع قطاعات المجتمع .

تعتبر الرشوة هي أكثر أشكال الفساد الإداري والمالي شيوعاً إلا أن الوساطة والمحسوبية والمحبات ونهب المال العام ومشكلات تنازع المصالح واستعمال الموارد الرسمية في أعمال خاصة وسوء استخدام السلطة أو النفوذ لمصالح خاصة وسوء استخدام موارد المجتمع وغياب الشفافية وإتباع السرية في آلية العمل في أجهزة الدولة والكثير من الشركات العاملة في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والتأثير على قرارات المحاكم أو شراء ولاء الأفراد والجماعات وأخيراً وسيطرة بعض الأسر وبعض الفئات على النشاط السياسي والاقتصادي هي أيضاً أشكال أخرى للفساد .

أصدرت منظمة الشفافية الدولية تقريرها السنوي لمدركات الفساد لدول العالم لعام ٢٠١٢م ، صاحب صدور هذا التقرير تصريحات للبنك الدولي تشير إلى أن حجم الفساد العالمي بلغ ما يقارب (١،٦) تريليون دولار في عام ٢٠١٢ ، ومن المؤسف إن ثلثه تقريباً في الوطن العربي ، وهذا الفساد ينحصر فقط في القطاع العام فكيف لو تحدث التقرير عن أشكال أخرى للفساد . كما أشارت " نميث لابيل" رئيسة منظمة الشفافية الدولية ، إنه وفقاً لمؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٢م ، أن هناك حوالي ثلاثة أرباع الدولية المدرجة على المؤشر لمدركات الفساد والبالغ عددها (١٨١) حول العالم ، وقد أحرزت مجموعة من النقاط تقل عن خمسة نقاط على مؤشر مدركات الفساد ، مما يشير إلى وجود مشكلة فساد حقيقية في هذه الدول . أن هذه النتائج تشير إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لمكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم .

يشير مؤشر مدركات الفساد للمملكة العربية السعودية الذي تعده منظمة الشفافية الدولية إلى أن المملكة العربية السعودية احتلت ترتيب متأخر بين دول العالم وفق مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. احتلت المملكة المرتبة ٧٩ عالمياً في عام ٢٠٠٧ محققة بذلك(٣، ٣) درجة من (١٠) درجات على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٧. كما احتلت المرتبة (٨٠)عالمياً محققة(٣،٥)درجة على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٨ . تحسن ترتيب المملكة عالمياً على مؤشر مدركات الفساد في عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ م بعد أن أجرت المملكة تدابير تشريعية جادة لمناهضة الفساد وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. ونتيجة لذلك احتلت المملكة المرتبة (٦٣)عالمياً في عام ٢٠٠٩ محققة (٣، ٤) درجة على مؤشر مدركات الفساد، في حين تحسن وضع المملكة أكثر في عام ٢٠١٠ لتحتل المرتبة (٥٠) عالمياً بـ (٤،٧) درجة على مؤشر مدركات الفساد . تراجع ترتيب المملكة عالمياً على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١١م وأستمر هذا التراجع في عام ٢٠١٢ ، حيث احتلت المملكة المرتبة(٥٧) عالمياً في عام ٢٠١١ محققة (٤،٤) درجة على مؤشر مدركات الفساد ، في حين انخفض ترتيب المملكة عالمياً في عام ٢٠١٢ ليصل غالى(٦٦) ، محققة بذلك (٤،٤) درجة

على مؤشر مدركات الفساد . والجدير بالذكر سجلت المملكة أعلى نسبة فساد بين دول مجلس التعاون الخليجي ، محتلة بذلك المرتبة الأخيرة في مؤشر مدركات الفساد لهذه الدول . إن الفساد ظاهرة ذات آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة تعاني منها كافة المجتمعات في معظم دول العالم.

تفشي ظاهرة الفساد في الدول النامية تعتبر سمه رئيسية من سمات تخلفها وعقبة أمام تحقيق تنمية شاملة ومستمرة لما لتفشي ظاهرة الفساد من أثار ونتائج اقتصادية وسياسية واجتماعية وخيمة على مجتمعات هذه الدول.

أن الآثار الاقتصادية لتفشي ظاهرة الفساد عديدة وذات نتائج وخيمة على الاقتصاد أهم هذه الآثار :

- أن الفساد لا يعيق الاستثمار فقط إنما يعيق التنمية الاقتصادية برمتها ويرفع من كلفتها.
- تفشي الفساد يدفع الكثير في البحث على "الريع" بدلاً من التوجه إلى العمل المنتج . هذا الأمر يغري بالاتجاه نحو الأعمال التي تدر ربحاً سريعاً وعالياً دون النظر إلى ما يسببه ذلك من سوء في استخدام الموارد الاقتصادية وضرر للنمو الحقيقي للاقتصاد . أكدت نظريات وأدلة قوية على أن الفساد يؤخر ويؤخر ويشوه النمو الاقتصادي . كما أكدت نتائج العديد من البحوث المتعلقة بدراسة الآثار الاقتصادية للفساد من أن تفشي الفساد يخفض النمو الحقيقي للاقتصاد بما لا يقل عن نقطتين .
- يسبب الفساد انخفاض الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة، ويمكن ملاحظة ذلك من حالة التهرب من دفع الضرائب والرسوم والإيرادات الإدارية العامة الأخرى. ومن زيادة الوقت في تنفيذ المشاريع . كما أن الإنفاق الحكومي في الدول التي يسود فيها الفساد يتم تحويل منظمة من المجالات المهمة كالتعليم والصحة وغيرها من المجالات الأساسية التي ترتبط بتطوير وتنويع القاعدة الاقتصادية إلى الإنفاق على المشاريع الإنشائية الكبيرة حيث يتوفر الرشاوى الكبيرة .

- يؤدي تفشي الفساد إلى الارتباك في تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال عدم قدرة الدولة على فرض الرقابة، والفشل في إدارة السوق .
- يؤدي تفشي الفساد إلى اضطرابات في إجراءات التوظيف والترقية والتعيين في القطاع العام والتي هي تقوم بالأساس على المحسوبية والمنسوبية والوساطة مما يؤدي إلى تخفيض أداء ونوعية الإدارة وتشويه سوق العمل الأمر الذي يعمل إلى تحويل المواهب الرسمية والريادية والجهود والنشاطات الإنتاجية إلى الأعمال التجارية والخدمية.
- تساهم العديد من الممارسات التي يشملها الفساد مثل الرشوة ونهب المال العام وسوء استخدام السلطة والنفوذ لمصالح خاصة إلى خلق طبقة ثرية تستحوذ على نسب لا بأس بها من الدخل القومي دون وجه حق ،الأمر الذي يؤدي إلى خلل وسوء في نمط توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع. وبشكل عام تشير الدلائل ونتائج الدراسات المتعلقة بدراسة أثار الفساد في العديد من الدول النامية إلى أن تفشي الفساد يقود حتماً إلى سوء في نمط توزيع الدخل القومي الأمر الذي يؤدي إلى خلل في التركيبة الطبقية للمجتمع بشكل تكون فيه الطبقة الفقيرة ذات قاعدة اجتماعية عريضة يقابلها فئة ثرية ذات قاعدة اجتماعية محدودة . أما الطبقة الوسطى فهي عادة ما تكون ذات قاعدة اجتماعية صغيرة جداً إذا ما قورنت بالطبقة الفقيرة ذات السيطرة على النسيج الاجتماعي .
- يخلق الفساد مناخاً ترتفع فيه مستويات المخاطر الأمر الذي يؤدي إلى هجرة أصحاب رؤوس الأموال إلى الخارج وكذلك أصحاب الكفاءات لعدم الاهتمام بهم بسبب المحسوبية والوساطة في التوظيف في المناصب العامة.
- يلحق بالفساد ضرر بالغ بالشركات والمشاريع الصغيرة وحتى المتوسط التي كان يمكن أن تتمتع بالحماية في ظل مؤسسات قوية وقواعد الممارسات العادلة ، حيث تجبر هذه الشركات والمشاريع على العمل في اقتصاد غير منظم سوده الفساد .

- يسبب الفساد هدر أموال الدولة التي يمكن استغلالها في إقامة مشاريع مفيدة أما بسبب سرقتها أو تبذيرها على مصالح شخصية أو سوء استخدمها.

الآثار الاقتصادية للاقتصاد الخفي على اقتصاد المملكة العربية السعودية :

نظراً لأهمية موضوع " الاقتصاد الخفي " وما يشكله في الوقت الراهن من درجة عالية من الخطورة على الإقتصادات العالمية دون استثناء مما جعلته يحتل صدارة اهتمامات كثير من واضعي السياسات الاقتصادية الكية ، سواء في الإقتصادات المحلية أو على مستوى الاقتصاد العالمي وعلى رأسهم اقتصاديي صندوق النقد والبنك الدوليين .

لوجود الاقتصاد الخفي و نموه و تنوع أنشطته في المملكة العربية السعودية العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد السعودي لعل من أبرزها :

- **الاقتصاد الخفي يساهم في تعثر سياسة السعودة و تفاقم مشكلة البطالة في المملكة**

رغم الجهود التي تبذلها الحكومة السعودية لإنجاح سياسة السعودة وحل مشكلة البطالة بين السعوديين ، إلا إن نسبة الغير سعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى إجمالي العاملين في هذا القطاع لا تزال مرتفعة جداً ، حيث بلغت هذه النسبة في عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ ما قدره ٨٩% و ٩٠% و ٩٠% و ٨٩% على التوالي. كما أن نسبة كبيرة من غير السعوديين المقيمين في المملكة العربية السعودية أتيح لها الهيمنة على العديد من الأنشطة الاقتصادية ، فعلى سبيل المثال بلغ عدد غير السعوديين العاملين في نشاط تجارة الجملة والتجزئة في عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ ما نسبته ٨٩% و ٨٨% و ٨٩% و ٨٨% من إجمالي العاملين في هذا النشاط على التوالي . أما فيما يتعلق بنشاط الخدمات بأنواعها الجماعية والاجتماعية والشخصية فقد بلغ عدد الغير سعوديين العاملين بهذا النشاط في عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ ما نسبته ٨٥% و ٨٤ % و ٨٧ % و ٨٦ % من إجمالي العاملين في هذا النشاط على التوالي. أما بالنسبة لغير السعوديين العاملين في نشاط الزراعة وصيد الأسماك فلد بلغت نسبتهم ما يقارب ٩٨% و ٩٧% و٩٦% و ٩٥% من

إجمالي العاملين في هذا النشاط على التوالي . كل ذلك يشير بشكل واضح إلى تعثر سياسة السعودة التي تسعى من خلالها الحكومة السعودية حل مشكلة البطالة مما يترتب على ذلك تفاهم مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية.

يؤكد المسئولين والاقتصاديين في المملكة العربية السعودية أن التستر التجاري يعتبر أحد أهم مكونات الاقتصاد الخفي ومن العوامل الرئيسية في إفشال سياسة ألسعوده وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة.

- **الاقتصاد الخفي يزيد مخاطر عدم استقرار الاقتصاد السعودي**

إن نمو الاقتصاد الخفي وتنوع أنشطته يساهم في فشل السياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال تشويه المؤشرات ألاقتصاديه الخاصة بهذه السياسات. ينتج عن نمو الاقتصاد الخفي وتنوع أنشطته نوع من المغالاة في المؤشرات والاقتصادية كمعدلات التضخم ومعدلات البطالة ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم فأن السياسة ألاقتصاديه التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي قد تستجيب لمشكلات غير واقعية، ينتج عنها عدم استقرار في الاقتصاد الرسمي .

إن وجود الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية ، يؤدي إلى أن يضاف دافع الطلب على النقود من اجل إجراء المعاملات في الاقتصاد الخفي والتي عادتا تتم باستخدام العملة إلى الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود(للطلب على النقود) مما يترتب على ذلك ارتفاعات غير مبرره في معدلات نمو الطلب على النقود . كما أن وجود الاقتصاد الخفي يؤثر على السياسة النقدية من خلال تأثيره على الأساس النقدي (القاعدة النقدية) ، أي احتياطيات البنوك والنقود السائلة والتي يفترض أنها تحت تحكم وسيطرة مؤسسة النقد العربي السعودي . وبما أن نسبة النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد الخفي تعتبر مرتفعة لذا فأن مؤسسة النقد العربي السعودي لن يكون لها أي تأثير مباشر وفعال على ذلك الجزء من الأساس النقدي ، ولهذا فأن سياسة النقدية لمؤسسة النقد العربي السعودي لابد أن يتم تحليلها في ضوء أثارها على احتياطيات البنوك والجزء المتبقي من النقود السائلة فقط بعد استبعاد

النقود السائلة المستخدمة بواسطة الاقتصاد الخفي ، فإذا ما كانت السياسة النقدية متشددة فأن ذلك سيؤدي إلى تقليل احتياطيات البنوك وكذلك الكمية المحتفظ بها من النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد الرسمي .

أن نمو حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية يزيد حتماً من مخاطر عدم استقرار الاقتصاد السعودي وذلك من خلال تزايد الدخول (الأموال) غير المشروعة التي تنتج عن تزايد أنشطة الاقتصاد كالفساد الإداري وتجارة المحرمات والممنوعات والستر التجاري الأمر الذي يزيد من عمليات غسل الأموال المملكة العربية السعودية، مما يترتب على ذلك ارتفاع معدلات نمو عرض النقود الذي بدوره يساهم في خلق ضغوط تضخمية قد تودي إلى عدم استقرار نقدي الذي بدوره قد يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد السعودي برمته .

- **الاقتصاد الخفي يعيق ويشوه النمو الاقتصادي**

أكدت أدلة قوية على أن الاقتصاد الخفي يؤخر ويشوه النمو الاقتصادي وذلك من خلال عدد من الروابط السببية بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي من بين هذه الروابط التأثير السلبي والقوي أللاقتصاد الخفي على الاستثمار المباشر وغير المباشر . كما أن نمو الاقتصاد الخفي يؤدي إلى خفض الإيرادات الضريبية والإدارية اللذان يعتبران المكون الرئيسي لإجمالي الإيرادات الحكومية مما يساهم في خفض الإنفاق الحكومي الأمر الذي قد يترتب عليه انخفاض في مستوى الطلب الكلي مما يؤثر سلباً نمو الاقتصاد الرسمي .

عندما يتواجد الاقتصاد الخفي فأن معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد الرسمي (معدلات نمو الاقتصاد الرسمي دون وجود اقتصاد خفي) تختلف عن معدلات النمو المتحقق للاقتصاد الرسمي (معدلات نمو الاقتصاد الرسمي مع وجود اقتصاد خفي). فإذا كان معدل نمو الاقتصاد الخفي مساوي لمعدل نمو الاقتصاد الرسمي فأن انحراف المؤشرات الاقتصادية عن نموها الفعلي يصبح صفراً ، أما إذا تعدى نمو الاقتصاد الخفي (الاقتصاد غير الرسمي) معدل نمو الاقتصاد الرسمي فأن معدل النمو ككل

يصبح أقل مما يجب أن يكون عليه والعكس صحيح ، ومن ثم يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع أو تقديرات مغالى فيها وعلى ذلك فأن قياسات الناتج المحلي الإجمالي التي لا تأخذ الاقتصاد الخفي في الحسبان تصبح غير مناسبة . إن العديد من الدراسات توضح أن تقديرات معدلات نمو الاقتصاد الخفي في الكثير من الدول تفوق معدلات نمو الاقتصاد الرسمي فيها . تؤدي البطالة المرتفعة والنمو البطيء للاقتصاد الرسمي إلى ارتفاع معدلات نمو حجم الاقتصاد الخفي . كما أن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي ايضاً إلى نمو حجم الاقتصاد الخفي من خلال زيادة طلب المستهلكين على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الخفي . لذلك يمكن القول أن انخفاض معدلات نمو الاقتصاد الرسمي وزيادة معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم عوامل تؤدي إلى تسارع في نمو حجم الاقتصاد الخفي وهو ما يؤكد العلاقة العكسية بين أداء الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي .

- **نمو حجم الاقتصاد في المملكة يساهم في اتساع ظاهرة تشوه الأسعار**

أكدت أدلة قوية على أن نمو وتنوع أنشطة الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية يساهم في تشوه الأسعار في معظم أسواقها و المتمثل بأتساع الفجوة بين الأسعار السائدة (الفعلية)في هذه الأسواق وأسعار الظل لهذه الأسواق. وغالباً تكون الأسعار السائدة في أسواق المملكة أعلى من أسعار الظل التي يتم احتسابها على أساس تكلفتها للاقتصاد الوطني ، أي أسعار السوق المعدلة لتعكس التكلفة الحقيقية للمجتمع (المنافع والخسائر الاجتماعية). كما أن أسعار الظل تعبر عن الأسعار السائدة في حالة التوازن (توازن الاقتصاد) و عند توافر شروط المنافسة الكاملة في الأسواق .

إن اتساع نطاق عمل أنشطة الاقتصاد الخفي في العديد من أسواق المملكة العربية السعودية يساهم في تشويه المعلومات المتعلقة بهذه الأسواق بالإضافة إلى تأثيرها السلبي على فعالية جهاز الأسعار (العرض والطلب) في هذه الأسواق . كما أن العديد من أسواق المملكة تعاني من نزعات احتكارية ونقص في المعلومات. كل ذلك يساهم في تشوه الأسعار في معظم أسواق المملكة العربية السعودية

إن تشوه الأسعار و ارتفاعها في الأسواق المحلية ليس بسبب عوامل حقيقية كالعوامل المؤثرة في العرض و الطلب إنما بسبب تشوهات في هذه السوق ونقص أدوات التسويق الفعالة فيها وقصور الرقابة الرسمية عليها و وجود نزعات احتكاريه في العديد منها

- **هروب الأموال غير المشروعة**

أن الأموال غير المشروعة هي نتاج بعض مكونات الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية كالتستر التجاري ، وتجارة الممنوعات والمحرمات غالباً ما يحولها أصحابها خارج المملكة . بلغت حجم التحويلات الى الخارج في عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ما قدره ٥٧ بليون ريال و ٥٩ بليون ريال و ٧٩ بليون ريال و ٩٦ بليون ريال على التوالي. أما في عام ٢٠١٠ و ٢٠١١ فقد تجاوزت تحويلات الأجانب ١٠٠ بليون في كل سنه . يرجح العديد من الاقتصاديين أن تكون أرقام هذه التحويلات أعلى بكثير إذا أخذنا في الاعتبار التحويلات عبر الطرق غير الرسمية .

أن خروج هذه الأموال يعني استنزاف الاقتصاد السعودي وحرمانه من الاستفادة من هذه الأموال في استثمارها محلياً . يرى العديد من الاقتصاديين في المملكة أن خروج الأموال غير المشروعة تمثل "ثروة هاربة" إلى الخارج ينتج عنها ثغرة اقتصادية خطيرة تتسع كل عام.

استمرار هروب الأموال غير المشروعة يؤدي في الأمد الطويل إلى عجز في حساب (ميزان) حركة رأس المال والاحتياطات لميزان مدفوعات المملكة . الأمر الذي يترتب عليه انخفاض مستمر للاحتياطات الأجنبية مما ينعكس ذلك سلباً على العملة المحلية والعلاقات التجارية .

أن نمو حجم الاقتصاد الخفي وتنوع أنشطة في المملكة العربية يساهم في تزايد حجم التحويلات الى الخارج حيث بلغ حجم التحويلات في عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ما قدره ٥٧ بليون ريال و ٥٩ بليون ريال و ٧٩ بليون ريال و ٩٦ بليون ريال على التوالي. أما في عام ٢٠١٠

و ٢٠١١ فقد تجاوزت تحويلات الأجانب ١٠٠ بليون في كل سنه . يرجح العديد من الاقتصاديين أن تكون أرقام هذه التحويلات أعلى بكثير إذا أخذنا في الاعتبار التحويلات عبر الطرق غير الرسمية .

الدراسات السابقة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى إلقاء الضوء على الأساليب القياسية التي استخدمت لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في عدد من الدراسات التطبيقية لعدد من الدول و النتائج و التوصيات التي تضمنتها هذه الدراسات والتي سيتم استعراضها في هذا الجزء من الدراسة ' وذلك بهدف الاستفادة من منها في صياغة نموذج قياسي مناسب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية و معرفة أوجه النقص و القصور فيها لتلافيها في هذه الدراسة. فيما يلي سوف يتم تسليط الضوء على عدد من الدراسات السابقة على النحو التالي:

قام أغلو (Halicioglu 1999) بدراسة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في تركيا وقد خلصت هذه الدراسة إلى إن حجم الاقتصاد الخفي في تركيا يأخذ اتجاهات متزايداً منذ (١٩٩٩) أكثر من أي وقت مضى ، حيث بلغت نسبته حوالي (١٠%) من الناتج القومي الإجمالي في عام (١٩٩٧) . وقد استخدام الباحث في هذه الدراسة النظرية الكمية للنقود لقياس حجم الاقتصاد الخفي ، ووفقاً لذلك وضع الصيغة الآتية :

$$M.V=Y$$

حيث (M) هو عرض النقود و (V) وهو سرعة دوران النقود ، و (Y) هو إجمالي الناتج القومي الإجمالي ، وقد افترض أن سرعة دوران النقود في الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي واحدة كما يلي :

حيث (V) هو سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي ، و (VB) هو سرعة دوران النقود في الاقتصاد الخفي ، وتوضح الدراسة بأن مبلغ تدفق المال في الاقتصاد الخفي متاح حيث يمكن العثور على مجموع الإيرادات المتولدة في الاقتصاد الخفي باستخدام المعادلة التالية:

$$YB=MB.VB$$

حيث: (YB) هو مقدار الدخل في الاقتصاد الخفي ، و (MB) هو المبلغ المقدر لحجم النقود في الاقتصاد الخفي . وتسمي هذه الطريقة طريقة فري (Frey 1982) وتستخدم على نطاق واسع في تقدير حجم الاقتصاد الخفي وأضاف الباحث متغير العبء الضريبي لمتغيرات نموذج الطلب على العملة وهي كالتالي :

حيث : (C) هو المبلغ من العملات الورقية والمعدنية المتداولة ، و (R) معدلات الفائدة ، و المبلغ من و (π) التضخم و (T) هو العبء الضريبي المتمثل في أعباء مصروفات البريد وفروق أسعار الصرف ، حيث ستزداد حيازات العملة بسبب الضرائب ويكون هذا المؤشر الرئيسي للسوق الخفي ، ويمكن تقدير أثر عبء الضريبة على حيازات العملة مرة واحدة من خلال الطلب على العملة في الاقتصاد الخفي ، وقد افترض أن $\alpha = 0$ هو متغير الضريبة ، ثم استخدم معادلة الطلب في السوق الخفية على النحو التالي :

$$CB=\alpha o(T-To)$$

حيث : (CB) هو مقدار الطلب للعملة في السوق الخفية بسبب الضرائب و(To) وهو العبء الضريبي لسنة معينة ، والذي يفترض فيه أن الاقتصاد الخفي غير موجود . وقد قام بتقدير حجم

الإيرادات المحققة من قبل الاقتصاد الخفي بسبب التغيرات في العبء الضريبي باستخدام النموذج التالي :

$$YB= CB.VB$$

كما وقام الباحث أيضا بتقدير مبلغ التهرب الضريبي (TE) على النحو التالي :

$$TE=YB.T$$

ولقد أوضحت الدراسة أن حجم الاقتصاد الخفي بالنسبة إلى الاقتصاد الرسمي في تركيا سوف يكون مساوياً لنسبة من التهرب من الضرائب بالنسبة إلى مجموع الإيرادات الضريبية لذا فقد قدر كمية التهرب من دفع الضرائب كأحد الأدلة على حجم الاقتصاد الخفي بغض النظر عن المعلومات الإضافية عن فقدان عائدات الضرائب خلال فترة الدراسة .

ومن أهم نتائج هذه الدراسة هو تقديم الأدلة الجديدة على حجم الاقتصاد الخفي في تركيا ، كما ويعتبر النموذج المعتمد هنا تطبيق للاقتصاد القياسي لمعدل الطلب على العملة ، والذي يستخدم على نطاق واسع لتحديد حجم الأنشطة الاقتصادية الخفية . حيث أن الاستنتاج الرئيسي من هذه الدراسة هو أن حجم الاقتصاد الخفي أصبح ملحوظاً جدا في (١٩٩٠) ويعود ذلك لسبب رئيسي هو العبء الضريبي . وفيما يتعلق بهذه الدراسة ، فقد بلغ حجم الاقتصاد الخفي (١٠%) من الاقتصاد الرسمي في تركيا ، والذي يقدر بنحو (١٨) مليار دولار اعتباراً من عام (١٩٩٧) وهي مرتفعة نسبياً ، وبالنظر إلى الآثار السلبية لسوء استخدام الموارد الاقتصادية والتسبب في إجراء انحياز سياسات الاقتصاد الخفي في تركيا ، ولقد أوصت الدراسة بأنه ينبغي على السلطات أن تسعى إلى القضاء على أسباب الأنشطة الاقتصادية الخفية بدلاً من تنفيذ سياسات مثل زيادة الضرائب ،والتي تؤدي إلى تفاقم الوضع الراهن .

وفي دراسة آلن مرين (Alain,Maurin 2006) والتي هدفت لقياس حجم الاقتصاد الخفـي فـي ترينيداد وتوباغو في الفترة من (١٩٧٣- ١٩٩٩) في محاولة لقياس حجم الاقتصاد الخفي باسـتخدام منهج تانزي (١٩٨٠ ، ١٩٨٢) كنقطة انطلاق حيث تأخذ الدالة الصورة التالية:

حيث:

C: مجموع الموجودات النقدية التي تداول في الاقتصاد ككل (المكونات العادية والخفية)

T: متغير الضرائب

R: سعر الفائدة

Y: الناتج المحلي الإجمالي

π: معدل التضخم

والدالة المشتقة المستخدمة في هذه الدراسة هي كالتالي :

$$\ln\frac{c_t}{p_t} = \ln\left(1+\frac{T_t}{Y_t}\right) + \ln(1+R_t) + \ln\frac{y_t}{p_t} + \pi_t$$

حيث:

c_t : العملة الاسمية (السيولة) للأرصدة المتداولة في الاقتصاد ككل

P_t : معامل تقليص نسبة الناتج المحلي الإجمالي

$\frac{Ct}{Pt}$: أرصدة العملة الحقيقة في الاقتصاد ككل

Tt : مجموع الضرائب التي تم جمعها.

y_t : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

$\frac{Yt}{Pt}$: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Tt/Y : معدل الضريبة على الناتج المحلي الاسمي

R : معدل الفائدة المدفوعة على الودائع الادخارية .

π_t : معدل التضخم

وقد كان هناك بعض الغموض في نتائج الاختبارات التي أجريت في هذه الدراسة ، كما لو حظ وجود بعض الاختلافات الواضحة في النتائج حيث أن معدلات الاقتصاد الخفي مرتبطة بحالة العملة والضرائب والتغيرات في أسعار الفائدة . إما في حالة متغير التضخم ، فإن النتائج هي أكثر غموضاً ، وقد قدر مستويات الاقتصاد الخفي في مجتمع الدراسة بحوالي (٧ %) وذلك عندما يتم جمع المتغيرات على المدى المستمر في معادلة الاختبار ، ولكن الغموض الذي ينتج عن اختبار متغير الدخل هو الأكثر إثارة للاهتمام من جميع الاختبارات المطبقة حيث أوضح أن معدل الاعتماد على الاقتصاد الخفي في مجتمع الدراسة بلغ (٠،١١٦) .

وقد حدد الباحث معدلات حجم الاقتصاد الخفي بحوالي (١٤%) من الناتج المحلي الإجمالي في (١٩٧٠) ونسبة (٣٦%) في عام (١٩٨١) ، إما المعدل الإجمالي للاقتصاد الخفي فبلغ (٢٠%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وقد أوصت الدراسة بأنه يجب على البحوث المستقبلية أن تطبق على البلدان الأخرى في منطقة البحر الكاريبي ، وخاصة تلك الجزر الصغيرة في شرق البحر الكاريبي ، على أن يكون لها تأثير على النشاط الاقتصادي الخفي في جميع أنحاء المنطقة حيث تعتبر حالة ترانيداد وتوباغو بمثابة نقطة انطلاق للتحقق من حجم الاقتصاد الخفي في منطقة البحر الكاريبي ، وأسفرت نتائج الدراسة عن أن التخلص من الأوجه الخفية في النشاط الاقتصادي يقوم إلى حد كبير على إيجاد الحلول المناسبة لجعل أوجه الاقتصاد المختلفة للاقتصاد الخفي مترابطة بشكل ايجابي مع النشاط الاقتصادي العادي أو الرسمي

وفي دراسة شنايدر و بوين (Schneider & Buehn 2007) التي قامت بتقدير حجم الاقتصاد الخفي والفساد في جميع إنحاء العالم حيث كانت التقديرات لحوالي (١٢٠) دولة ، بما في ذلك البلدان النامية وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال (١٩٩٩-٢٠٠٦). توصلت هذه الدراسة نتائج أهمها : إن متوسط حجم الاقتصاد الخفي بلغ (٣٥،٥%) في أوروبا الشرقية ، و(١٩%) في بلدان آسيا الوسطى ، و (٣٦،٧%) في الشرق الأوسط والخليج العربي ، كما لوحظ ارتفاع الدخل في (٢٥) من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وبلغ العبء الضريبي واشتراكات الضمان الاجتماعي (١٥،٥%) طبقا للوائح سوق العمل والتي تعتبر القوى الدافعة للاقتصاد الخفي ، وأظهرت النتائج أيضا أن التعامل في الاقتصاد الخفي يقلل من الفساد في البلدان المرتفعة الدخل والمتمثلة في دول أوروبا الغربية والدول المتقدمة الأخرى لكنه يزيد الفساد في البلدان المنخفضة الدخل والتي تمثلها البلدان النامية.

وتقدم هذه الدراسة تقديرات لحجم الاقتصاد الخفي في (١٢٠) دولة لمدة ست فترات زمنية (١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦) باستخدام نموذج الطلب على العملة ومعايره القيم المقدرة لحجم الاقتصاد الخفي في تلك الفترات ، واستخدام الباحث معادلة الانحدار الأساسية للطلب على ألعمله، التي اقترحها تانزي (١٩٨٢) ، وهي كما يلي :

$$\ln\left(\frac{C}{M_2}\right) = \beta_0 + \beta_1 \ln 1 - TW + \beta_2 \ln\left(\frac{WS}{Y}\right) - \beta_3 \ln R + \beta_4 \ln\left(\frac{Y}{N}\right) - u_t$$

$$\beta_1 > 0, \beta_2 > 0, \beta_3 > 0, \beta_4 > 0 \text{ With}$$

حيث:

$\frac{C}{M_2}$: نسبة الموجودات النقدية في الحسابات الجارية والودائع

TW : مرجح متوسط معدل الضريبة (تغيرات في حجم اقتصاد الظل)

$\frac{WS}{Y}$: نسبة الرواتب والأجور إلى الدخل القومي

R : الفائدة المدفوعة على ودائع الادخار

$\frac{Y}{N}$: متوسط دخل الفرد

وقد أوضحت هذه الدراسة من خلال هذا النموذج أن لجميع البلدان علاقة بالاقتصاد الخفي وقد ظهر إن لمتوسط حجم الاقتصاد الخفي قيمة عالية في معظم الدول النامية التي تقع في إفريقيا الوسطى ، وأمريكا والجنوبية ، آسيا ، وبلدان مجلس التعاون الخليجي ، وجنوب المحيط الهادي حيث وصلت نسبته إلى (٣٥،٢%) من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي في (٢٠٠٢/٢٠٠٣) ثم انخفضت إلى (٣٤،٥%) في (٢٠٠٤/٢٠٠٥) ومن هنا جاء الاستنتاج الأولى وهو أنه في هذه الدول وفي السنوات التالية لفترة الدراسة ستصل هذه النسبة لمعدلات أقل وهي آخذه في التقلص بشكل متواضع ، أما الاستنتاج الثاني هو أن الاقتصاد الخفي ظاهرة معقدة توجد في العديد من الانشطه ألاقتصاديه في الدول النامية حيث تبين أن سكان هذه البلدان يفضلون الانخراط في النشاط الاقتصادي الخفي لمجموعة متنوعة من الأسباب ، ومن بين أكثرها أهمية قلة الدخول في الوظائف الحكومية ، وأبرز أشكال الاقتصاد الخفي هنا هو التهرب الضريبي .

أما الاستنتاج الثالث فيتعلق بالبلدان المتقدمة جدا ويرتكز على إن الحكومة ليس لديها اهتمام كبير للحد من نشاطات الاقتصاد الخفي ويعزى ذلك إلى ما يلي :

١- الخسائر الضريبية للبلدان المتقدمة تكون معتدلة حيث تبلغ (٠،٢ إلى ٠،٣%) وهي قيم صغيرة جدا يمكن تغطيتها من خلال الاقتصاد الرسمي في هذه البلدان.

٢- الدخل المكتسب في الاقتصاد الخفي يزيد من مستوى معيشة ما لا يقل عن (١/٣) من السكان القادرين على العمل ، أي أن نسبة ما بين (٤٠و٥٠%) من أنشطة الاقتصاد الخفي يكون لها طابع تكميلي الأمر الذي يعني أن القيمة المضافة له هي زيادة القيمة الإجمالية لدخل الفرد .

٣- الأشخاص الذين يعملون في أنشطة الاقتصاد الخفي يقضون وقتاً أقل في الأمور الأخرى مثل الذهاب إلى المظاهرات . وبالتالي يعتبر الاقتصاد الخفي إحدى الأسباب التي تقلل من الفساد في الفئات ذات الدخل المرتفع من سكان هذه البلدان (تأثير عكسي) ، على خلاف ذلك يزيد الاقتصاد الخفي من الفساد في البلدان المنخفضة الدخل .

وقد كانت المملكة العربية السعودية إحدى الدول التي شملتها هذه الدراسة حيث أوضح الباحث أن نسبة حجم الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها خلال فترة الدراسة كان في الأعوام (١٩٩٩،٢٠٠٠) (١٨،٤%) ، وفي الأعوام (٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) (١٩،١%) وفي الأعوام (٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣) (١٩،٧%) ، وفي الأعوام (٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤) (١٩،٣%) وفي الأعوام (٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥) (١٩،٤%) وهي نسب آخذه في ازدياد وتذبذب مستمر .

وقد قام بودلال (٢٠٠٨) بدراسة هدفت لمعرفة الاقتصاد الخفي في الدول النامية وجعل من الجزائر حالة قياسية ، حيث كان الأساس تقديم معالجة فكرية للقضايا المطروحة بناءاً على الدراسات النظرية والقياسية والمسح الإحصائي التطبيقي ، وقد اعتمد الباحث على المنهج القياسي والوصفي التحليلي في توصيف الوضع القائم من خلال المعطيات والدراسات العلمية المتوفرة ، ثم قام بتحليل تلك المعطيات والكشف عن الروابط الداخلية فيما بينها لتكوين فهم موضوعي علمي يساعد في طرح الحلول باستخدام نموذج الطلب على العملة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي الذي يعتمد في تحديده على أسلوب تانزي (Tanzi,1982) ، وإيجاد الحلول المفترضة والتي تساعد في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحد من نمو الاقتصاد الخفي وتقليص حجمه . الشكل الدالي العام للنموذج الذي استخدم في هذه الدراسة هو على النحو التالي :

حيث : a متغير عشوائي ذو تبيان ثابت وقيمة متوقعة = صفر

$(\frac{a}{T2})$: نسبة العملة إلى النقود بمعناها الواسع (السيولة المحلية) و (a) تمثل مقدار العملة و (T2) تمثل إجمالي النقود

المتداولة وتشمل العملة وودائع الطلب والودائع الآجلة.

Ym : متوسط الناتج المحلي الخام

$(\frac{R}{Y})$: نسبة الأجور إلى الناتج المحلي الخام y .

$(\frac{tx}{Y})$: نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الخام y .

i : معدل الفائدة

ونظراً لتوافر البيانات عن كل من العملة المتداولة والودائع الجارية والودائع الآجلة فقد عمل الباحث على تقدير حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل غير المعلن باستخدام أسلوب التهرب والغش الضريبي . كما وقام بتقدير الدخل غير المعلن باستخدام النموذج التانزي القياسي " لمعادلة الطلب على العملة" ويهدف النموذج إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠- ٢٠٠٤) وذلك بدلالة الدخل غير المعلن وذلك بوضع تقديرين لحيازة العملة .

الأول: حينما لا يكون المتغير الضريبي مساوياً للصفر

الثاني: حينما يكون المتغير الضريبي مساوياً للصفر

ويطلق على الفرق بين التقديرين: النقود غير المشروعة، ومن هنا سيخرج مقدار الدخل الخفي = النقود غير الشرعية × سرعة تداول الدخل النقدي

وتؤكد هذه الدراسة على ضخامة حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر حيث يرى الباحث أن الحجم الكلي لأنشطة الاقتصاد الخفي في الجزائر يمكن أن يتراوح بين (٢٠%) إلى (٣٠%) من الناتج الداخلي الخام

، وأن إجمالي الأموال المتداولة داخل هذا القطاع حوالي ثمانين مليار دولار أمريكي من إجمالي الدخل الوطني ، ونسب ذلك لعدة أسباب لعل أهمها أسلوب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بالتحول السريع من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد السوق مما أثر على النسق القيمي والسلوك الاجتماعي ، وأفرز أوجه نشاط لم تكن موجودة من قبل أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب ، وقد أخذ أغلبها الطابع الغير رسمي والغير منظم في الوقت الذي لم تتوسع فيه الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص عمل جديدة تتناسب وحجم الزيادة في العرض من القوى العاملة ، مما أسهم في تزايد نمو معدلات الهجرة من الريف إلى المدن ، ومع تقلص القطاعات الرسمية عن استيعاب فائض القوى العاملة اتجهت إلى القطاع الغير رسمي .

كما فسرت الدراسة هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي النسبي الذي مرت به الجزائر بثبوت فشل النظام الاشتراكي والتوجه التدريجي نحو اقتصاد ليبرالي قائم على قواعد السوق والمنافسة . وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١- في المدى طويل الأجل يجب ترك فرص لجميع فئات الناس لكسب قوتهم

٢- يجب إيجاد فرص عمل وتحسين الدخل في جميع المناطق والأقاليم

٣- التركيز في الخطط والميزانيات الإنمائية الوطنية على الاستثمار في رأس المال البشري ، مع وضع سياسات وبرامج خاصة تستهدف معالجة وتكييف الاقتصاد الخفي .

كما قام فريدريك شنايدر (Schneider, Friedrich 2008) بدراسة عن الاقتصاد الخفي في وسط وجنوب أميركا وفي البرازيل وكولومبيا ، حيث استخدم الباحث نموذج الطلب على العملة في تقدير حجم نمو الاقتصاد الخفي في (٢١) ولاية من وسط وجنوب أميركا حيث بلغ متوسط هذه الأرقام في جميع البلدان من (٤١،١%) عام (١٩٩٩/٢٠٠٠) إلى (٤٢،٢%) في(٢٠٠٢/٢٠٠٣) أي أنها كانت تأخذ منحى الارتفاع ، ومنذ ذلك الحين وانخفضت إلى (٤٢،٢%) من إجمالي الناتج المحلي في (٢٠٠٥/٢٠٠٦) وقد حدد الباحث بأن أهم العوامل الدافعة لنشاطات الاقتصاد الخفي في البرازيل

بالضرائب الغير مباشرة ، وزيادة معدلات البطالة حيث تتراوح نسبة الاقتصاد الخفي بين (٣٦,٤% إلى ٣٨,٢%) في عام (١٩٩٥) وبين (٤٢,٣% إلى ٤٨,٤%) في عام (٢٠٠٤) ، وقد استخدم الباحث نموذج الطلب على العملة التي اقترحها تانزي (١٩٨٢) ، وهي كما يلي :

$$\ln\left(\frac{C}{M_2}\right) = \beta_0 + \beta_1 \ln(1 + TW) - \beta_2 \ln\left(\frac{WS}{y}\right) - \beta_3 \ln R + \beta_4 \ln\left(\frac{Y}{N}\right) - \mu_t$$

$$\beta_1 > 0, \beta_2 > 0, \beta_3 > 0, \beta_4 > 0 \quad \textbf{With}$$

حيث :

$\frac{C}{M_2}$: نسبة الموجودات النقدية في الحسابات الجارية والودائع

TW : مرجح متوسط معدل الضريبة (تغيرات في حجم اقتصاد الظل)

$\frac{WS}{y}$: نسبة الرواتب والأجور إلى الدخل القومي

R : الفائدة المدفوعة على ودائع الادخار (تكلفة الفرصة البديلة

$\frac{Y}{N}$: متوسط دخل الفرد

وفي هذه الدراسة أوضح الباحث الحجم الكبير للاقتصاد الخفي في البرازيل وكولومبيا وبلدان أخرى في أمريكا الجنوبية باستثناء شيلي حيث أن حجم الاقتصاد الخفي في البرازيل في زيادة مطردة من (٢٠,٧%) في عام (١٩٩٥) إلى (٤٢,٦%) في عام (٢٠٠٤)، ومنذ ذلك الحين انخفضت إلى (٤٠,٢%) في عام (٢٠٠٧) . كما واستنتجت الدراسة تقلب حجم الاقتصاد الخفي في كولومبيا خلال عقد الثمانينات بين (٤٠ و ٥٠ %) من الناتج المحلي الإجمالي ، تليها فترة من التقلب العالي في حجمها خلال التسعينيات ، وأرجع الباحث السبب إلى أن فرض الضرائب على جانب واحد غير مباشر له تأثير كبير على نمو الاقتصاد الخفي في هذه البلدان ، ومن جهة أخرى توجد أسباب توثر في نمو الاقتصاد الخفي مثل البطالة .

كما واستنتجت الدراسة إن الاقتصاد الخفي له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في كولومبيا حيث أثبتت النتائج وجود علاقة ايجابية واضحة بين حجم الاقتصاد الخفي ، ومعدلات نمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد الواحد .

وفي دراسة تانزي (٢٠١٠) والتي قام فيها بتقدير حجم الاقتصاد في الولايات المتحدة وذلك باستخدام النموذج القياسي للطلب على العملة لتقدير الاقتصاد الخفي بالاعتماد على المعادلة التالية :

$$\ln\left(\frac{C}{M_2}\right) = \beta_0 + \beta_1 \ln(T) + \beta_2 \ln\left(\frac{WS}{NI}\right) - \beta_3 \ln R + \beta_4 \ln Y + u$$

حيث: $\left(\frac{C}{M_2}\right)$ نسبة السيولة إلى عرض النقود، معدلات الضريبة **(T)** ، مقدار الأجور النقدية إلى الدخل القومي $\left(\frac{WS}{NI}\right)$ ، ومعدلات الفائدة السنوية **(R)** وكان النموذج المشتق كالتالي :

$$\ln\left(\frac{M_1}{M_3}\right) = \beta_0 + \beta_1 \ln(1+T_n) + \beta_2 \ln(1+GT) + \beta_3 \ln\left(\frac{WS}{Y}\right) + \beta_4 \ln R + \beta_5 \ln\left(\frac{Y}{N}\right) + \beta_6 \ln\left(\frac{D}{C}\right) + u$$

حيث أن نسبة السيولة النقدية إلى عرض النقود $\left(\frac{M_1}{M_3}\right)$ ، حجم الاستثمارات المعتمدة على مصادر الضريبية المختلفة **(Tn)** ، والضرائب الحكومية التي تجمعها أشكال مختلفة **(GT)** ، ومقدار الأجور المتحصل عليها نقدا إلى الدخل القومي $\left(\frac{WS}{Y}\right)$ ، وأسعار الفائدة **(R)** ، ومتوسط دخل للفرد $\left(\frac{Y}{N}\right)$ وحجم الأنشطة الخفية في كل وحدة من الاستهلاك $\left(\frac{D}{C}\right)$.

وقد تبين في هذه الدراسة إن العلاقة بين أسلوب تانزي للضرائب وبين الطلب على النقود النقدية ليس مفيد لتقدير حجم الاقتصاد الخفي لأنه يمكن ان يفسر جزئيا الانخفاض في أهمية الضرائب باعتبارها وسيلة لتقييم الاقتصاد الخفي بصرف النظر عن الحوافز التي تؤدي إلى التهرب من دفع الضرائب ، وقد استنتجت الدراسة ان المتغيرات المختلفة لالتقاط أجزاء مختلفة من جوانب الاقتصاد الخفي ، ومن دون نتيجة مثمرة ، كما تظهر وسائل جديدة لمعرفة مناهج الاقتصاد القياسي والتقنيات التي يقوم

عليها نموذج تانزي (١٩٨٢) لتقدير حجم الاقتصاد الخفي والذي يفتقر حالياً الصلاحية لقياس معدلات الضرائب العالية وفائض الأموال النقدية ، وعلاقة ذلك بالمتغيرات الأخرى ، مثل البطالة ، والسياسات العامة ، والجريمة ومحو الأمية وعدم المساواة لتقييم الاقتصاد الخفي وقياس السيولة الزائدة .

وفي دراسة كاناو وهاموري (Kanao & Hamori 2010) أظهر الباحثان تحليلات تجريبية لحجم الاقتصاد الخفي في اليابان وكان أول استنتاج لهما هو إن نشاطات الاقتصاد الخفي بلغت ذروتها في الناتج المحلي الإجمالي في (١٩٩٠) ، حيث لم ينخفض هذا المعدل منذ ذلك الحين ، أما الاستنتاج الثاني الذي توصل إليه الباحثان في هذه الدراسة هو أن نشاطات الاقتصاد الخفي بلغت ذروتها في عام (١٩٩٢) ، حيث اقتربت نسبة التعامل بهذا النوع من الاقتصاد من (٢٥%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وذهبت الدراسة على وجوب وضع قانونين هما (قانون لمنع الإعمال الغير المشروعة من قبل أعضاء جماعات الجريمة المنظمة ، وقانون تنظيم عمل ترفيه الكبار والمتقاعدين ، وما إلى ذلك) وقد أثبتت فاعلية هذه القوانين للحد من حجم الاقتصاد الخفي ويتألف النموذج الأساسي للدراسة من معادلتين : معادلة الطلب على العملة ومعادلة لحساب حجم الناتج المحلي الإجمالي وأخذتا الشكل التالي :

حيث:

Ct : السيولة النقدية

TGt : الضرائب

GNt : الدخل الحقيقي للفرد الواحد

CYt : متوسط الميل للاستهلاك

WORKt : ساعات العمل

JRt : معدل البطالة

UGDP : الناتج المحلي الإجمالي / الاقتصاد الخفي

GDP : الناتج المحلي الإجمالي

M1 : عرض النقود

C : توقعات الطلب على العملة

ويشار في هذه الدراسة إلى التهرب من الضرائب والمخدرات والقمار والاحتيال ، والتهريب ، والأنشطة الاقتصادية الأخرى والتي كانت غير معروفة للسلطات العامة والتي لا يتم تغطيتها في الإحصاءات الاقتصادية الرسمية كأهم نشاطات الاقتصاد الخفي في اليابان والتي تؤثر في الناتج القومي الإجمالي. وللحصول على نتائج هذه الدراسة استخدم الباحثان بيانات من (١٩٧١-٢٠٠٧) لتقدير حجم الاقتصاد الياباني الخفي مما يجعل هذه الدراسة من ابرز الدراسات التي طبقت في اليابان في هذا المجال فهي في الدرجة الأولى تعتبر غير ثابتة السلاسل الزمنية ، حيث لم يراعى ذلك في دراسات أخرى ، كما وتستخدم الدراسة طرق حديثة وحيوية لجمع وإظهار بيانات ونتائج البحث في هذا المجال ، وفي الدرجة الثانية أثبتت الدراسة تأثير القوانين على الاقتصاد الخفي والرسمي مع مراعاة اثنين من أهم المتغيرات الوهمية في النموذج الذي يخدم لتقدير وتحليل حجم الاقتصاد الخفي وهي قانون لمنع الإعمال غير المشروعة من قبل أعضاء جماعات الجريمة المنظمة التي نفذت في عام (١٩٩٢) ، والأخر قانون تنظيم أعمال الترفيه للكبار والمتقاعدين من القوانين المعدلة في عام (١٩٨٤) .

أما أبرز النتائج التجريبية في هذه الدراسة تشير ألي أن حجم الاقتصاد الخفي بلغت ذروتها في العام (١٩٩٩) ، وقد تراجع منذ ذلك الحين ، وهذه النتيجة تتفق مع انه بحلول (٢٠٠١) سيظهر تقلص في حجم الاقتصاد الخفي الياباني ، كما أوضحت الدراسة إن تقديرات حجم الاقتصاد الخفي في اليابان وصلت إلى الحد الأقصى حيث اقتربت من (٢٥%) من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام (٢٠٠١) ، وهذا عكس ما تم تقديره سابقاً في عام (١٩٩٠) وعلاوة على ذلك أظهرت نتائج هذه الدراسة أن القانونين المشار إليها أعلاه ساهمت في اتجاه الحد من حجم الاقتصاد الخفي في اليابان.

الجزء القياسي من الدراسة

تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة يقتضي تحديد وتقدير نموذج قياسي مناسب تتوفر لتقديره بيانات دقيقة إضافة إلى ملائمته لواقع الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية . يؤكد معظم الباحثون في مجال الاقتصاد الخفي أن دقة البيانات التي تستخدم في تقدير حجم الاقتصاد الخفي تعتبر عامل رئيسي للوصول إلى تقدير دقيق لحجم هذا الاقتصاد. لذلك لا بد من التطرق إلى البيانات التي سوف تستخدم في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية . سوف يتم في هذه الدراسة استخدام سلسلة زمنية من البيانات تغطي الفترة الزمنية (١٩٩٠ – ٢٠١١). أن نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي السعودي إلى عرض النقود بتعريفه الواسع (M2) تمثل المتغير التابع $\left(\frac{c}{M_2}\right)$ للنموذج . تم الحصول على بيانات هذا المتغير من التقدير السنوي السابع والأربعون والثامن والأربعون لمؤسسة النقد العربي السعودي. أما فيما يتعلق ببيانات المتغيرات المستقلة للنموذج كالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وسعر الفائدة على الريال تم الحصول عليها من نفس المصدر أعلاه. كما تم الحصول على بيانات الأجور والضرائب من كتاب الإحصاء السنوي الذي تصدره مصلحة الإحصاءات العامة لعام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١. وأخيراً فأنه تم الحصول على بيانات الزكاة من مصلحة الزكاة والدخل التابعة لوزارة المالية.

☒ تحديد نموذج لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية:

سوف يستخدم نموذج الطلب على العملة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية لسعوديه خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١١). يعتمد تحديد هذا النموذج على أسلوب تانزي (TanZi 1982) .

تقوم الفكرة الأساسية لنموذج الطلب على العملة المستخدمة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي على تقديرين لحيازة العملة هما:

التقدير الأول لنموذج الطلب على العملة حينما تكون قيمة متغير مجموع الضرائب والزكاة (متغير مستقل) في هذا النموذج مساوية للصفر.

التقدير الثاني لنموذج الطلب على العملة حينما لا تكون قيمة متغير مجموع الضرائب والزكاة في هذا النموذج مساوية للصفر. يطلق على الفرق بين التقديرين مسمى النقود غير المشروعة . ومع تحديد سرعة دوران النقود يمكن قياس الدخل غير المعلن (حجم الاقتصاد الخفي) من خلال ضرب قيمة النقود غير المشروعة في سرعة دوران النقود.

يقوم تحديد نموذج الطلب على العملة الذي سيستخدم لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية لسعوديه على الفروض التالية :

- تستخدم العملة (النقود السائلة) أساساً لإتمام معاملات الاقتصاد الخفي وتخزين الثروة المتراكمة فيها .
- تماثل سرعه دوران النقود في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي (الاقتصاد غير الرسمي) .
- توجد علاقة موجبه بين نسبة قيمة مجموع الضرائب والزكاة إلى الناتج المحلي غير النفطي، ونسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بتعريفه الواسع (M2). ويتوقع أن تكون هذه العلاقة ذات معنوية إحصائية مرتفعة
- توجد علاقة موجبة بين نسبة الأجور إلى الناتج المحلي ألأجمالي غير النفطي، ونسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بتعريفه الواسع (M2). ويتوقع أيضاً أن تكون هذه العلاقة ذات معنوية إحصائية مرتفعه .
- توجد علاقة سالبة بين سعر الفائدة، ونسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بتعريفه الواسع (M2). ومن المتوقع أن تكون هذه العلاقة ذات معنوية إحصائية مرتفعة أيضاً

- توجد علاقة موجبة بين نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي وعرض النقود بتعريفه الواسع ، وحجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية .

وعلى ضوء ما تقدم أعلاه من فروض تتعلق بتحديد نموذج الطلب على العملة (الاقتصاد الخفي في المملكة) ونتائج عدد من الدراسات التطبيقية المتعلقة بتقدير الاقتصاد الخفي في عدد من الدول بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي يفرزها الواقع في المملكة العربية السعودية والتي يعتقد أنها تؤثر على سلوك حجم الاقتصاد الخفي فيها، فإن الشكل العام لنموذج الطلب على العملة هو :

$$\frac{C}{M_2} = B_0 - B_1 \left(\frac{W}{Y}\right) + B_2 \left(\frac{T_X}{Y}\right) - B_3 (I) - U_t$$

حيث:

$\frac{C}{M_2}$ نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بتعريفة الواسع (M2)

$\frac{T_X}{Y}$ نسبة مجموع قيمة الضرائب والزكاة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

$\frac{X}{Y}$: نسبة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي غيرا لنفطي .

I : المعدل السنوي لسعر الفائدة على الريال قصير الأمد (٣شهور) . يعبر متغير سعر الفائدة عن تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود سائلة. المملكة العربية لسعوديه

⊠ تحليل نتائج تقدير نموذج الطلب على العملة :

تم تقدير نموذج الطلب على العملة بشكل دالي خطي ولوغاريتمي إلا أن نتائج التقدير أثبتت أن نتائج النموذج المقدر بالشكل الدالي أللوغاريتمي أفضل ، وبالذات فيما يتعلق بالمؤشرات الإحصائية العامة

التي تعبر عن مدى جودة النموذج المقدر . وعلى ضوء ما تقدم أعلاه فأن النموذج المقدر للطلب على العملة في المملكة:

(2.65) (2.18) (4.09) (0.21)

$= 0.729 \quad F= 11.792 \quad D.W= 1.145 \quad R^2$

تشير نتائج النموذج المقدر أعلاه إلى أن أشارة معامل المتغيرات المستقلة مطابقة للفروض المتعلقة بنموذج الطلب على العملة. كما انه تشير النتائج إلى لقدره المرتفعة للنموذج في تغير سلوك المتغير التابع للنموذج (نسبة النقود المتداولة خارج إطار الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بتعريفه الواسع). حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2 = 0.729) مما يدل على إن التغيرات في المتغيرات المستقلة للنموذج تفسر نسبة كبيرة من التغيرات في المتغير التابع ، كما أوضحت قيمة اختبار (F) والتي بلغت (F= 11.792) وهي نسبة مرتفعة مما يشير إلى أن النموذج ككل ذو معنوية إحصائية عالية ، هذا بالإضافة إلى أن معامل الارتباط الذاتي والذي بلغ (D.W= 1.145) يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ، وأخيراً لوحظ انخفاض قيمة الخطاء المعياري للانحدار (SER) . كل ذلك يدل على حسن مطابقة النموذج المقدر أعلاه.

☒ **تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية للفترة(١٩٩٠-٢٠١١) :**

تم تسليط الضوء في هذا الجزء من الدراسة على الفروض التي يرتكز عليها نموذج الطلب على العملة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي ، والتي من خلالها تم تحديد متغيرات هذا النموذج . وباستخدام البيانات التي تم الحصول من مصادر عدة. تم تقدير نموذج الطلب على العملة في المملكة العربية السعودية (**انظر أعلاه**). وعلى ضوء ما تقدم أعلاه فإنه في هذا الجز من الدراسة سوف يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية بأتباع الخطوات التالية:

١- احتساب النسبة المقدرة للعملة $\left(\frac{C}{M_2}\right)$ ، أي نسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي الى عرض النقود بتعريفه الواسع (M2) ، وذلك باستخدام النموذج المقدر للطلب على العملة ، وبالتعويض عن قيمة (M2) الفعلية أمكن تحديد قيمة العملة (النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي) . وقد أجريت نفس العملية مع اعتبار متغير الضريبة والزكاة $\left(\frac{T_X}{Y}\right)$ مساوياً للصفر ومع بقاء معلمات المتغيرات الأخرى $\left(1, \frac{W}{Y}\right)$ كما هي عليه .

٢- أعطى الفرق بين تقديري قيمة العملة غير المشروعة والتي تعكس القدر الذي تستحث به الضرائب والزكاة، والأفراد على حيازة العملة. كما يعكس الفرق بين مجموع كل من عرض النقود بمعناه الواسع من ناحية والنقود المشروعة من ناحية أخرى ما يسمى بالنقود المشروعة لأغراض المعاملات

٣- احتسبت سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي بقسمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على النقود المشروعة.

٤- مع افتراض تماثل سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي السعودي مع سرعة دوران النقود في الاقتصاد الخفي (لاقتصاد غير الرسمي) في المملكة العربية السعودية ، يقدر حجم الاقتصاد الخفي بضرب قيمة النقود غير المشروعة المقدرة في سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية .

بتطبيق الخطوات السابقة تم التوصل إلى تقديرات لحجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية بدلالة قيمة الدخل غير المعلن بالأرقام المطلقة وكنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١١). نتائج تقدير حجم الاقتصاد الخفي التي تم التوصل إليها موضحه بالجدول رقم (١) . الجدول يوضح أيضاً معدلات نمو الاقتصاد الخفي والناتج المحلي الإجمالي غير

النفطي (الاقتصاد الرسمي) ، بالإضافة إلى معدلات نمو النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي في المملكة .

يشير الجدول رقم (١) إلى أن المتوسط السنوي لنسبة حجم الاقتصاد الخفي (الاقتصاد غير الرسمي) إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (الاقتصاد الرسمي) للفترة (١٩٩٠-٢٠١١) بلغت ٢٥،٢% . كما أن معدل متوسط النمو السنوي لحجم الاقتصاد الخفي لنفس الفترة بلغ ٥،٥% . أما خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) فقد بلغ المتوسط السنوي لنسبة حجم الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ٢٨% بينما معدل متوسط النمو السنوي لحجم الاقتصاد الخفي لنفس الفترة بلغ -٠،٢١% . كما أن المتوسط السنوي لنسبة حجم الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للفترة (٢٠٠٠-٢٠١١) بلغت ٢٦% في حين أن معدل متوسط النمو لحجم الاقتصاد لنفس الفترة بلغ ما نسبته ٧،٤% . يلاحظ أيضاً في الجدول أن النسبة السنوية لحجم الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لمعظم سنوات فترة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١١) تجاوزت المتوسط السنوي لهذه النسبة خلال الفترة نفسها . كما تجاوزت نسبة حجم الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ٣٠% خلال الأعوام من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣ .

قد يعود ذلك إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في تلك السنوات.كذلك تجاوزت نسبة حجم الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ٣٠% في عام ٢٠١١م . وقد يعزى ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في معدل نمو حجم الاقتصاد الخفي في ذلك العام .

كما ان الجدول رقم (١) يشير أيضاً إلى أن معدل متوسط النمو السنوي للاقتصاد الخفي للفترة (١٩٩١-٢٠١١) بلغ ما نسبته ٥،٥% ، وهو مقارب لمعدل متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (الاقتصاد الرسمي) والبالغ ما نسبته ٧،٤% لنفس الفترة فهذا يشير إلى الارتباط القوي بين نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ونمو حجم الاقتصاد الخفي في المملكة ،

مما يعني أن ارتفاع معدلات نمو الناتج الإجمالي غير النفطي يساهم في توسع حجم الاقتصاد الخفي ما لم تتخذ الحكومة السعودية إجراءات فعالة تحد من نموه . كما لوحظ تقارب معدلات النمو السنوي لحجم الاقتصاد الخفي والنقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي ، حيث بلغ معدل متوسط النمو السنوي للفترة (١٩٩١-٢٠١١) لكل من الاقتصاد الخفي والنقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي ما نسبته ٥،٥% و ٣،٩% على التوالي . هذا يؤكد صحة الفرض الذي أشرنا إليه سابقاً على أن معظم المعاملات في الاقتصاد الخفي تتم نقداً . مما يعني أن نمو حجم الاقتصاد الخفي يساهم في نمو النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي التي هي أحد مكونات عرض النقود بمفهومه الواسع (M3) . وبذلك يمكن القول أن نمو حجم الاقتصاد الخفي يساهم في نمو عرض النقود ، مما يترتب على ذلك ارتفاع في معدلات التضخم . أكدت العديد من الدراسات القياسية للتضخم في المملكة على قوة العلاقة بين نمو عرض النقود وارتفاع معدلات التضخم في المملكة ، لذلك يمكن القول أن نمو حجم الاقتصاد الخفي يؤثر سلباً على فعالية وأداء السياسة النقدية .

كما أن نتائج تقدير هذه الدراسة لحجم الاقتصاد في المملكة تتطابق إلى حد كبير مع نتائج المسح الإحصائي لعدد من الدراسات عن الاقتصاد الخفي التي قابلها صندوق النقد الدولي في العديد من الدول النامية والمتقدمة التي أكدت أن معدلات نمو الاقتصاد الخفي في العديد من الدول النامية يفوق معدلات نمو الاقتصاد الرسمي (الناتج المحلي الإجمالي) لهذه الدول . والجدير بالذكر إلى أن الاقتصاد الخفي في المملكة حقق معدل متوسط نمو سنوي بلغ ١٠،٤% للفترة (٢٠٠٠-٢٠١١) في حين حقق الاقتصاد السعودي معدل متوسط نمو سنوي بلغ ٧،٤% لنفس الفترة .

الجدول(١):حجم الاقتصاد الخفي ونسبته للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ومعدل نموه و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والنقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي

السنة	حجم الاقتصاد الخفي المقدر	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية .	نسبة حجم الاقتصاد إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي . %	معدل نمو حجم الاقتصاد الخفي.	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي %	معدل نمو النقد المتداولة خارج الجهاز المصرفي
١٩٩٠	١٠٢٣٦٣	٢٧١٦٤١	%٣٣،٠		٧،٩	
١٩٩١	١٠٢٠٥٦	٣٠٥٢٨١	%٣٣،١	-٠،٢٩	١٢،٤	٢،٢
١٩٩٢	١٠٠١١٧	٣٠١٥٠٣	%٣٣،٢	-١،٨٩	-١،٢	-١،٩
١٩٩٣	٩٨٤٣١	٣١٥٦١٧	%٣١،٢	-١،٦٨	٤،٧	-٢،٦
١٩٩٤	٨٥٥٣٤	٣٢٥٣٢٨	%٢٦،٣	-١٣،١٠	٣،١	٥،٥
١٩٩٥	٦٦٧٠٨	٣٣٨٢٨٥	%٢٠،١	-٢٢،٠١	٤،٠	-٤،٧٢
١٩٩٦	٧٣٣٣٨	٣٥٥٣٩٧	%٢١،٢	٩،٩٤	٥،١	-٠،١٢
١٩٩٧	١٠٤٦٥٧	٣٨٠٥٥٢	%٢٧،٥	٤٢،٧	٧،١	-٦،٥
١٩٩٨	١٢٢٢٨٨	٣٨٣٨٠٥	%٣١،٩	١٦،٨٥	٠،٩	-١،٨
١٩٩٩	٩٩٩٣٢	٣٩٤٩٦٧	%٢٥،٣	-١٨،٢٨	٢،٩	٢٢،٣
٢٠٠٠	٨٥٥٦٧	٤٠٧٨٤٢	%٢١،١	-١٤،٣٧	٣،٣	-٧،٣
٢٠٠١	٩٢٧٥٥	٤٢٣٦٥٤	%٢١،٩	٨،٤٠	٣،٩	-٣،٦
٢٠٠٢	١٠٣٨٨٥	٤٣٦١٦٩	%٢٣،٨	١٢،٠٠	٣،٠	٦،٤
٢٠٠٣	١١٤٢٧٣	٤٦٦١٧٢	%٢٤،٥	٩،٩٩	٦،٩	٦،٠
٢٠٠٤	١٣٨٢٧٠	٥٠٥٨٤٢	%٢٧،٣	٢٠،٩٩	٨،٥	٨،٥
٢٠٠٥	١٤٣٨٠٠	٥٥٤١٠٨	%٢٥،٩	٤،٠٠	٩،٥	٧،٠
٢٠٠٦	١٥٣٨٦٦	٦٠٣٨٩٢	%٢٥،٥	٧،٠٠	٩،٠	٧،٨
٢٠٠٧	١٦٠٠٢٠	٦٤١٩٤٧	%٢٤،٩	٣،٩٩	٦،٣	٤،١
٢٠٠٨	١٨٤٠٢٣	٦٨٩٩٧٨	%٢٦،٧	١٥،٠٠	٧،٥	١٥،٠
٢٠٠٩	١٩٥٩٨٤	٧٣٧٤٨٨	%٢٦،٩	٦،٥٠	٦،٩	٦،٥
٢٠١٠	٢١١٨٥٨	٧٩٢٧٨٨	%٢٦،٨	٨،١٠	٧،٥	٨،١
٢٠١١	٢٤٩٩٩٢	٨٣٢٤٢٧	%٣٠،١	١٨،٠١	٥،١	١١،٣

المصـــــادر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي رقم ٤٧، ٤٨

ملاحظـــــه : تم تقدير حجم الاقتصاد الخفي في هذا الدراسة

النتائج والتوصيات

تم تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١١) باستخدام نموذج الطلب على العملة الذي يعتمد تحديده على أسلوب تانزي (١٩٨٢ Tanzi) .

توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

٦- سجل الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية أعلى قيمة له بلغت ٢٤٩٩٩٢ مليار ريال خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١١) .

٧- بلغ معدل المتوسط السنوي لنسبة حجم الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١١) ما نسبته ٢٥،٥ % .

٨- بلغ معدل المتوسط السنوي لنسبة حجم الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١) ما نسبته ٢٦ % .

٩- بلغ معدل متوسط النمو السنوي لنسبة حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١١) ما نسبته ٥،٥% .

١٠- بلغ معدل متوسط النمو السنوي لنسبة حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١١) ما نسبته ١٠،٣٦%

النتائج أعلاه تشير إلى أن الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية شهد ارتفاعات ملحوظة في معدلات نموه الأمر الذي أصبح ظاهرة تؤرق المسئولين في الحكومة السعودية ، لذلك لا بد وأن تتخذ الحكومة السعودية إجراءات فعاله للحد من نمو هذه الظاهرة أهمها :

١) تسهيل الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية مما يحد من الحيل والسبل الكفيلة لتجاوزها .

٢) الحد من تفشي ظاهرة الفساد الإداري مما يقلل من عدد العاملين في الأنشطة التي يشملها الاقتصاد الخفي .

٣) يجب وضع سياسات فعالة لخفض معدلات الفقر والبطالة اللذان يعتبران عاملان رئيسيان في نمو حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية وبقية الدول النامية .

٤) يجب أن تعمل الحكومة السعودية بجدية وفعالية لمراقبة أنشطة الاقتصاد الخفي . يقتضي ذلك تطوير الأجهزة الرقابية المختصة لمراقبة أنشطة الاقتصاد الخفي وتفعيل دورها .

٥) تخفيض نسبة المقيمين الشرعيين وغير الشرعيين في المملكة العربية السعودية .

٦) رفع مستويات الأجور والرواتب المتدنية وتطوير نظام الحوافز والترقيات مما يقلل من عدد العاملين في أنشطة الاقتصاد الخفي

٧) تشجيع البحوث وتوفير المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الخفي وأنشطته الأمر الذي يساعد في وضع سياسات وإجراءات تعمل على تقليص حجم الاقتصاد الخفي والحد من تزايد أنشطته ومكوناته .

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- بكر، نجلاء محمد إبراهيم (٢٠٠٩). "الفساد الإداري وانعكاساته على الأداء الاقتصادي ". المجلة العلمية الاقتصاد والإدارة ، *جامعة عين شمس* ، العدد الثالث .
- بودلال ، على (٢٠٠٨) . "الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية : حالة الجزائر دراسة قياسية" ، *كلية العلوم الاقتصادية ، التسيير والعلوم التجارية* ، جامعة تلمسان ، الجزائر .
- عبد الفضيل ، محمد ودياب (١٩٩٥) . "أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي وحركة الأموال السوداء في الاقتصاد المصري" . *مجلة مصر المعاصرة* ، العدد ٤٠٠ .
- عوض الله ، صفوت عبد السلام (٢٠٠١) . "أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي ، دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه" ، *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية* ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ألسنه (٤٣)،العدد(٢)
- نبيه ، نسرين عبد الحميد (٢٠٠٨) . "الاقتصاد الخفي" ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، دار الوفاء للطباعة والنشر.
- خربوش ، حسني علي. (٢٠٠٩) ، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الارد ني (دراسة ميدانية) ، مجلة الاقتصاد والإدارة – جامعة الملك عبد العزيز بجدة – الملكة العربية السعودية ، المجلد الثامن عشر ، العدد ٢

ثانيا : المراجع الانجليزية :

- **Alain , Maurin (2006)." Measuring the Size of the Hidden Economy in Trinidad & Tobago(1973 – 1999)". International Economic Journal, 20 (3): 321-341, (2006).**
- **Frey, B., and P'ommerehne, W. (1982). "Measuring the Hidden Economy".**
  American Economic Review, vol. 67, No. 3(Jun 1982), pp. 390-403.
- **Schneider, Friedrich and Buehn, Andreas (2007). "Shadow Economies and Corruption All Over the world: Revised Estimates for 120 Countries". University of Linz , Austria ; Technische Universitat Dresden Germany , Vol . 1, PP 2007-9**

- **Schneider, Friedrich, (2008). "The Shadow Economies in Central and South America With a Specific Focus on Brazil and Columbia".** IMF Staff Paper, vol. 26, No. 4, pp. 775-824
- **Gutmann , P.(1977) ." The Subterranean Economy". Financial Analysts Journal,Nov, pp.26-39.**
- **Halicioglu , f . (1999), " The Black Economy in Turkey : An Empirical Investigation", The Review of Political Sciences of Ankara University , Vol.53**
- **Kanao ,Koji and Hamori, Shigeyuki, (2010) "The Size of the Underground Economy in Japan" ,Economics Bulletin, Vol. 30 , no. 1 .**
- **Schneider, friedrich and hametner, Bettina (2007). "The shadow economy in Colombia: size and effects on economic growth" , Working Paper No . 0703, January 2007.**
- **Tanzi, Vito (1982)."The Underground Economy in the United States and Abroad". Lexington books.**
- **Tanzi, Vito (2002). "The Shadow Economy. It's Causes and Its Consequences". edited lecture given at the International Seminar on the Shadow Economy Index in Brazil.Brazilian Institute of Ethics in Comp'etition . 12 March 2002. Rio de Janeiro.**
  www.economics –ejournal.org/economics/journalarticles

The Estimation of the Hidden Economy in the Kingdom of Saudi Arabia for the period (1990-2011)

Abstract: The main objective of this study is to estimate the size of the hidden economy in Saudi Arabia during the period (1990-2011). The model of the demand for currency is used for estimating the hidden economy.

The main outcomes of this study are:

1- The hidden economy in Saudi Arabia reached to the highest value 249992 billion riyal in 2011; whereas, it reached the lowest value 66708 billion riyal in 1995

2- The proportion of the hidden economy to non-oil GDP recorded an annual average of 25.5% during (1990-2011).

3- The proportion of the hidden economy to non-oil GDP recorded an annual average of 26% during (2000-2011).

4- The hidden economy recorded an annual average growth rate of 5.5% during (1990-2011).

5- The hidden economy recorded an annual average growth rate of 10.36% during (2000-2011).

The study also sheds light on the compounds of the hidden economy in Saudi Arabia and its economic impacts.

Keyword

Hidden Economy

Formal Economy

Informal Economy

Unlisted Income

Shadow Prices

Money Laundry

Commercial Covering